دولة فلسطين
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

استراتيجية فلسطين للبيانات
2026-2022

«مواكبة تحول النظام الاحصائي نحو استراتيجية بيانات متكاملة»

كانون أول/ ديسمبر، 2021

تـم إعـداد هـذه الإسـتراتيجية حسـب الإجـراءات المعياريـة المحـددة في ميثـاق الممارسـات للإحصـاءات الرسـمية الفلسـطينية 2006.

© جمادي الأول، 1443هـ – كانون أول، 2021.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالآتي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. استراتيجية فلسطين للبيانات 2022-2026.

رام الله - فلسطين.

جميع المراسلات توجّه إلى:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص.ب. 1647، رام الله P6028179 - فلسطين

هاتف: 2700 298 2 970 +

فاكس: 2710 298 2 970 +

الرقم المجاني: 300 300 1800

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.gov.ps

الرقم المرجعي: 2601

استراتيجية فلسطين للبيانات

2026-2022

شکر وتقدیر

شكر وتقدير

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر الجزيل إلى رئيس وأعضاء المجلس الاستشاري للإحصاءات الرسمية، وإلى جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص، والمجتمع المدني والاهلي، التي تعاونت مع الجهاز في إعداد استراتيجية فلسطين للبيانات 2022-2026.

لقد تم إعداد استراتيجية فلسطين للبيانات 2022-2026 بدعم مالي وفني تمثل بتنفيذ البعثة الفنية الاستشارية التي عقدت عن بعد لإعداد وتطوير الاستراتيجية من قبل أمانة باريس 21 «الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرون» (PARIS 21).

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بجزيل الشكر والتقدير إلى PARIS 21، على مساهمتهم القيمة في دعم إعداد الإستراتيجية مالياً وفنياً.

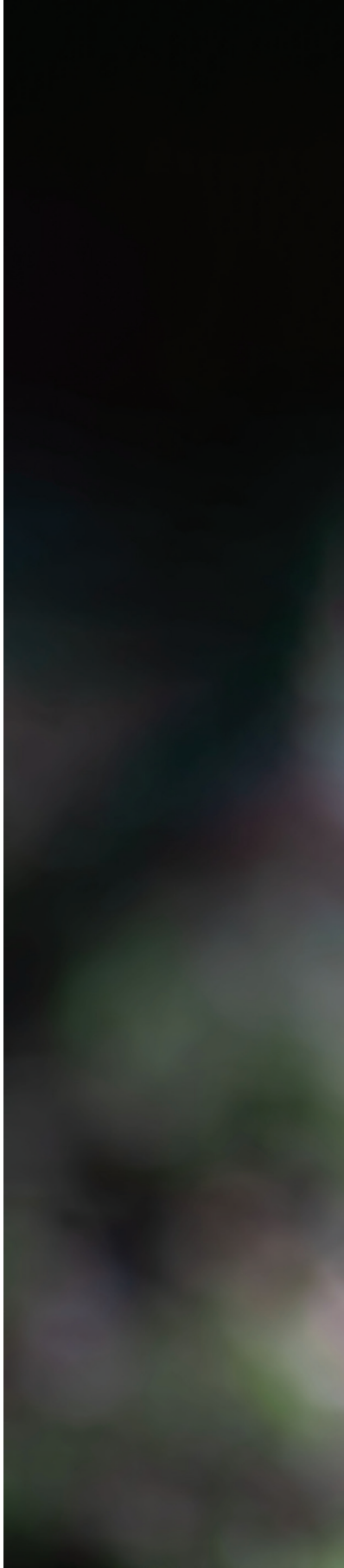

ملخص تنفيذي

استراتيجية فلسطين للبيانات 2022-2026 هي الاستراتيجية الوطنية الرابعة التي أعدها شركاء النظام الإحصائي الوطني الفلسطيني. حيث نوقشت على نطاق واسع من قبل جميع أعضاء النظام الإحصائي الوطني، وهي تمثل نهجا توافقياً نحو أولويات تطوير الإحصاءات في فلسطين. كما وتستند إلى تحليل شامل للدروس المستفادة أثناء تنفيذ الاستراتيجيات السابقة؛ وتأخذ بعين الاعتبار أيضا التغيرات الأخيرة والسريعة التي طرأت على طرق إنتاج الإحصاءات الرسمية ونشرها؛ حيث تفاقمت هذه التغيرات جراء جائحة كوفيد 19. وفي يومنا هذا، تواجه الإحصاءات الرسمية تحديات خطيرة تم إدراكها على الصعيد الدولي من قبل مجتمع الإحصائيين. حيث ان هناك حاجة ماسة إلى تحول وتعديل في بيئة عمل النظام الإحصائي بأكمله. ومن اجل هذا المسعى المهم، يمكن للنظام الإحصائي الفلسطيني أن يعتمد على مرونته القوية وقدرته على التكيف في ظل بيئات عمل صعبة، حيث أشاد جميع الشركاء محليا ودوليا بقدرات النظام الاحصائي في فلسطين.

والهدف الرئيس لاستراتيجية البيانات 2022-2026 للنظام الإحصائي الفلسطيني هو إعطاء قيمة أكبر للبيانات داخل النظام الاحصائي الوطني من خلال زيادة التركيز على الجودة والتغطية الجغرافية والشمول. وسيرافق هذا تحول في بيئة عمل النظام الإحصائي من اجل تحسين قياس التقدم المحرز في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030. ولكي يصبح هذا التحول فعالاً (المستوى 1 من الاستراتيجية)، فلا بد من أخذ العوامل التمكينية بعين الاعتبار: فهناك عوامل توجيهية لا بد من إطلاقها و/أو تعزيزها (المستوى 2 من الاستراتيجية)، وهناك عوامل داعمة لا بد من تعزيزها بين الشركاء (المستوى 3 من الاستراتيجية).

يُعتبر المستوى الاول، الذي يهدف إلى تحول بيئة عمل النظام الإحصائي، مرتكز الاستراتيجية الرئيسي كونه يغطي جميع الأنشطة التي من شأنها أن تعزز الشراكة القوية والمتنامية بين الأطراف الفاعلة في النظام الاحصائي الوطني، وسيتيح ذلك ايضا فرصا عديدة لإقامة وتطوير علاقات عمل ملموسة مع مصادر البيانات الجديدة ويعزز الروابط بين منتجي الإحصاءات الرسمية ومستخدميها. ويغطي هذا المستوى أيضا الاستثمارات التي ستتم في إدارة البيانات، بما في ذلك عملية الجمع والنقل والتبادل الآمن للبيانات ومعالجة واستخدام الاحصاءات الرسمية.كما وسيتناول أيضا علم البيانات وتعزيز ثقافة استخدام البيانات.

أما العوامل التوجيهية والتدخلات (المستوى 2) ستكون الإطار الاساسي لعملية التحول في نظام البيانات المتكامل، والذي سيركز على الجودة والتميز في إدارة البيانات وانتاجها. إن الالتزام بالجودة سيرافقه جهود سينفذها النظام الاحصائي الوطني لتحسين الثقة في الإحصاءات وتعزيز الوعي لدى المستخدمين حول اهمية جودة الإحصاءات في اتخاذ القرارات المبنية على الأدلة، حيث ستتعزز الثقة والجودة للبيانات بالتزام الشركاء بالتوصيات والمعايير الدولية.

سيغطي محور العوامل الداعمة والتدخلات (المستوى 3) أسس نظام البيانات المتكامل بالتركيز على الموارد البشرية والتقنيات اللازمة لتحقيق التحول. وسيغطي هذا المستوى أيضا التدخلات المتعلقة بتحسين حوكمة البيانات وادارتها اضافة الى تحليلها. كما سيغطي هذا المحور برنامج النظام الاحصائي من المسوح والتعدادات اللازمة للقياس المنتظم للأنماط الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

تم اعداد خطة انشطة تنفيذية لمحاور المستويات المختلفة لضمان عملية التحول، ان تنفيذ الاستراتيجية سيرافقه نظام متابعة ومراقبة لتنفيذ الانشطة وتحديد مؤشرات قياس الاداء المنجز على المستوى الاجمالي وأثرها على قوة وتكامل نظام البيانات من خلال تقارير دورية حول الانجاز وتقدم العمل.

قد يواجه تنفيذ الاستراتيجية عدد من التحديات والمعيقات والتي تتطلب اتخاذ إجراءات لتجاوز أو التقليص من أثر تلك التحديات والمعوقات على تنفيذ الاستراتيجية، وأبرز تلك التحديات تتعلق في: تفاوت الوعي بأهمية الإحصاءات بين الشركاء في النظام الإحصائي الوطني، والتعاون الفعال من الشركاء في النظام الإحصائي الوطني في مجال تبادل البيانات والالتزام باستخدام المعايير والتصنيفات الدولية الموحدة وفي مجالات الجودة والتميز، وعدم ضمان استدامة التمويل اللازم للعمل الإحصائي سواء من الحكومة أو المانحين، وظروف العمل في ظل جائحة كوفيد 19 التي أسهمت بتطوير وابتكار واستخدام ممارسات جديدة في عمليات جمع البيانات منذ الانتشار الأول للجائحة، إضافةً إلى ظروف العمل في ظل الاحتلال الاسرائيلي وإجراءاته التي تزيد من تعقيد وصعوبة تنفيذ العمليات الاحصائية.

قائمة المحتويات

شكر وتقدير

ملخص تنفيذي

تقديم

منهجية اعداد الاستراتيجية 14

الاساس المنطقي للاستراتيجية 15

المنطق العام للتدخلات 16

المتابعة والتقييم 18

محاور العمل الرئيسية لبدء التحول والتحديث في النظام الاحصائي الوطني 19

المستوى الاول: ما الذي نسعى الى تحقيقه من تحول بيئة النظام الاحصائي للبيانات؟ 20

1.1 استخدام البيانات المتاحة على نطاق واسع 20

2.1 التحول الفعال في بيئة النظام الاحصائي للبيانات 22

3.1 تطوير وتحقيق نتائج ملموسة من الشراكات الرئيسة داخل النظام الاحصائي الوطني 24

4.1 تطوير سجل اعمال متميز وموثوق 25

المستوى الثاني: ما هي العوامل التوجيهية الواجب اطلاقها؟ 26

1.2 تعزيز الثقة في الاحصاءات الرسمية 26

2.2 زيادة الوعي حول أهمية الإحصاءات في عملية صنع القرارات المبنية على الأدلة 26

3.2 وضع الجودة على رأس أولويات الاجندة الاحصائية 27

4.2 التوافق والاتساق مع المعايير الدولية 27

المستوى الثالث: ما هي العوامل الداعمة ليتم تنفيذها و/او تعزيزها؟ 28

1.3 تكنولوجيا حديثة وقوية 28

2.3 بناء موارد بشرية مؤهلة فنياً 29

3.3 تغطية/شمول البيانات بمراحلها (الجمع، والتحليل والنشر) 30

4.3 استمرار تنفيذ برنامج تعدادات ومسوح ذو جدوى وملائم 30

إطار خطة العمل	**32**
المستوى الاول: ما الذي نسعى الى تحقيقه من تحول بيئة النظام الاحصائي للبيانات؟	34
المستوى الثاني: ما هي العوامل التوجيهية الواجب اطلاقها؟	36
المستوى الثالث: ما هي العوامل الداعمة ليتم تنفيذها و/او تعزيزها؟	38
متطلبات التنفيذ الفعال للاستراتيجية	**40**
الملاحق	**45**
الملحق 1: إطار محتوى الاستراتيجية (المستوى، العنصر الفرعي، النتائج المتوقعة)	47
الملحق 2: مؤشرات القياس	49
الملحق 3: الخطة التنفيذية	52
الملحق 4: خطة التمويل	78
الملحق 5: البرنامج الإحصائي الرئيسي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (أنشطة/ مشاريع)	80

تقديم

استراتيجية فلسطين للبيانات 2022-2026 هي الاستراتيجية الوطنية الرابعة التي أعدها شركاء النظام الإحصائي الوطني الفلسطيني الذي يضم جميع منتجي ومزودي البيانات اللازمة لإنتاج ونشر الإحصاءات الرسمية، ويتكون من الجهاز وجميع الوزارات والمؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، والمدني والاهلي، والجامعات ومراكز البحث العلمي. قام الجهاز في العام 2012 بإعداد دليل للنظام الاحصائي الوطني والذي يبين دور النظام الاحصائي الوطني والمهام المنوطة به.

وتستند الاستراتيجية الحالية إلى الدروس المستفادة من تنفيذ الاستراتيجيات السابقة، وتحديداً الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاءات الرسمية 2018-2022 «مراقبة اهداف التنمية المستدامة 2030»، اضافة الى خطة التنمية الوطنية 2021-2023 (الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال)، كما استندت أيضا الى التغيرات المتسارعة التي طرأت على طرق إنتاج الإحصاءات الرسمية ونشرها وكذلك توصيات بعثة التقييم الخارجية لبرنامج عمل الجهاز 2018-2020.

تقدم الاستراتيجية 2022-2026 رؤية لتطوير الإحصاءات الرسمية في فلسطين للسنوات القليلة المقبلة وتعزز ما تم إنجازه حتى الآن، بينما تستكشف، في الوقت نفسه، مسارات جديدة لتحديث النظام الاحصائي وتحوله من خلال الابتكار في طرق وأدوات وأساليب العمل الاحصائي، كما تساعد على الاستمرارية في تعزيز وتوظيف البيانات في رصد التغيرات، خاصةً التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وقياس الاتجاهات، والاستجابة للنوع الاجتماعي. ويتمثل الهدف الرئيس للاستراتيجية في إعطاء قيمة واهتمام أكبر للبيانات داخل النظام الاحصائي الوطني من خلال زيادة التركيز على الجودة والتغطية الجغرافية والشمول.

إن إعداد وبناء إستراتيجية فلسطين للبيانات 2022-2026 كان بالتنسيق والتعاون والشراكة بين أركان النظام الإحصائي الوطني والشركاء ممثلاً بالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والأهلي والجامعات والاتحادات والمؤسسات البحثية؛ لضمان عكس الاحتياجات والأولويات الوطنية للشركاء في الإستراتيجية، وللإيفاء بالالتزامات الإقليمية والدولية لدولة فلسطين بما يتعلق بالعمل الإحصائي. وقد اتبع النهج التشاركي في إعداد الاستراتيجيات الإحصائية ابتداءً من الاستراتيجية الوطنية الأولى لتطوير الاحصاءات الرسمية للسنوات 2009-2013.

نأمل أن تساهم هذه الإستراتيجية في نقل النظام الإحصائي الفلسطيني إلى مرحلة متطورة، تضاهي أفضل النظم الإحصائية في العالم، وأن تساهم في تقديم إحصاءات رسمية حديثة ذات جودة عالية في مختلف المجالات لتعزيز استخدام البيانات الإحصائية في التخطيط واتخاذ القرارات، والاستخدام الأمثل للبيانات، وإعداد السياسات التنموية، ومراقبة الاستجابة لأهداف التنمية المستدامة، وزيادة الشراكات لتسهيل تبادل البيانات الإحصائية، ومواكبة التقنيات الحديثة في إنتاج ونشر البيانات الإحصائية.

والله ولي التوفيق،،،

كانون أول، 2021

د.علا عوض
رئيسة الجهاز

منهجية إعداد الإستراتيجية

الاساس المنطقي للاستراتيجية

المنطق العام للتدخلات

المتابعة والتقييم

منهجية إعداد الإستراتيجية

تم اعداد الاستراتيجية نتيجة لجهود متواصلة بالتنسيق والتعاون بين الشركاء في النظام الاحصائي الوطني، وعملية التحول تلقى دعما من الشركاء في النظام الاحصائي الوطني على الرغم من اختلاف المهام فيما بينهم الا ان هناك اجماعاً على ضرورة التحول في تطوير بيئة عمل النظام الإحصائي وآليات ومنهجيات العمل والادوات المستخدمة.

وتوجت المناقشات بين الشركاء بشأن الاستراتيجية بعقد ورشة عمل افتراضية بتاريخ 2020/10/26، حيث شارك فيها أكثر من 50 شخصاً، ممثلين لمختلف الشركاء في النظام الاحصائي الوطني. وقد اجمع الشركاء على أهمية استراتيجية البيانات 2022-2026، ودورها الحاسم في تطوير النظام الإحصائي الفلسطيني الرسمي بالتعاون بين جميع الشركاء، من حيث توفير إحصاءات حديثة وعالية الجودة وموثوقة تغطي مختلف المجالات المطلوبة والهامة لتلبية الاحتياجات الوطنية والإقليمية والدولية.

ان تنفيذ الاستراتيجيات السابقة كان يتم من خلال عمليات تقييم منتظمة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، اضافة الى تقييم خارجي من خلال خبراء دوليين. فيما يتعلق بالاستراتيجية 2018-2022، فقد تم إجراء مراجعات داخلية سنوية وتقييم خارجي في الربع الاول من العام 2021 من قبل الجهاز ومجموعة التمويل الرئيسية وتم انجازه بمشاركة خبراء من مكتب الاحصاء الوطني البريطاني ومن شركة استشارية دولية. وقد اسهمت نتائج وتوصيات البعثة في تطوير وصياغة الاستراتيجية 2022-2026.

كما وخلصت آخر مراجعة داخلية للاستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاءات الرسمية 2018-2022 [1] إلى أن الاستراتيجية قد أسهمت في تعزيز استخدام البيانات الإحصائية من قبل مستخدمي البيانات فضلا عن الشراكة بينهم. وعلاوة على ذلك، ساعدت الاستراتيجية في تطوير البناء المؤسسي من خلال التنفيذ الكامل لكافة أنشطتها تقريبا. وكإنجازات رئيسة، فقد اسهمت الاستراتيجية في بناء أسس سجل اعمال احصائي موثوق به، بالتعاون والشراكة مع الوزارات والمؤسسات ذات الصلة، كما وتم اعداد وتطوير تقنيات حديثة لجمع البيانات ومعالجتها من أجل العمليات الإحصائية، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية على نطاق واسع. وفي ذات السياق، تم تعزيز العلاقات بين الجهاز وشركائه، حيث تم توقيع 67 مذكرة تفاهم سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

كما وأكدت الاستنتاجات الرئيسة من مراجعة منتصف المدة للاستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاءات الرسمية 2018-2022 على انه *"يُعتبر الجهاز مؤسسة متميزة تنتج بيانات عالية الجودة [2]. واستجابة لجائحة كوفيد 19؛ فقد بادر الجهاز الى تنفيذ انشطة لجمع بيانات لقياس اثر جائحة كوفيد على المجالات الاجتماعية والاقتصادية واوضاع السكان الحياتية"*.

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. تقرير الانجازات على الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاءات الرسمية 2018 – 2022 للفترة من كانون الثاني 2018 حتى كانون الاول من العام 2020 – شباط 2021

2 مقتطفات من المراجعة لنصف مدة الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاءات الرسمية 2018 – 2022، شباط 2021.

الاساس المنطقي للاستراتيجية

هنالك حاجة ماسة للعمل على تحول وتحديث آليات ومنهجيات العمل الإحصائي لمواكبة التطورات والتغيرات لإعطاء قيمة أكبر للبيانات بشكل عام، وبشكل خاص رقمنة المنتجات والمعلومات والاتصالات، وتشكل عملية التحول تحديا كبيرا للنظام الاحصائي بشكل عام فيما يخص المحافظة على الاسس العلمية للإحصاءات الرسمية في ظل تنامي توفر البيانات بشكل كبير والتغير الحاصل في الانماط الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات مما يشكل عبئاً على الانظمة الاحصائية في قياس ووصف وتحليل وتقدير البيانات في ظل بيئة متسارعة التغيير. كما تستند عملية التحول الى الاهتمام العالمي في أنماط جمع البيانات وتنوع المصادر وطرق نشر الاحصاءات التي يتم تطبيقها في كثير من الدول، وكذلك التسارع في الأتمتة في مختلف المجالات، وتبادل البيانات ونشرها بين الشركاء.

واكب هذه التغيرات المتسارعة انتشار جائحة كوفيد 19 مما زاد التحدي على الاجهزة الاحصائية لمواكبة التغيرات والتطور في طرق وآليات ومنهجيات انتاج البيانات ونشرها، حيث اثرت الجائحة على جميع قطاعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مما يتطلب سرعة التجاوب لتوفير البيانات لصانعي القرار لضمان التدخلات المناسبة لتجاوز هذه التحديات.

يتميز النظام الاحصائي الفلسطيني بالمرونة والقدرة على التكيف والعمل في ظروف استثنائية طارئة من خلال بناء شراكات قوية وتطوير منهجيات وآليات وادوات جمع البيانات بالاعتماد على التكنولوجيا والتواصل عن بعد، حيث اثرت هذه الإجراءات في تحسين التغطية والشمول والجودة وتوفر البيانات والوصول إليها.
وبفضل هذه التحسينات التي طرأت في السنوات العشر الماضية، أصبح الجهاز قادراً على تقدير أكثر من 60% من مؤشرات اهداف التنمية المستدامة.

تُعتبر السنوات الخمس المقبلة لتنفيذ الاستراتيجية الاساس في بدء عملية التحول وتطوير النظام الاحصائي الوطني، وتحديث الأساليب والطرق المتبعة لإنتاج الإحصاءات وتنويع مصادر البيانات وتغيير الممارسات في كافة مجالات بيئة النظام الاحصائي (المنتجين، المستخدمين، أدوات الانتاج والاستخدام وقدرات المستخدمين والمنتجين الفنية) لضمان التحول الفعال وتحقيق الاهداف المحددة.

المنطق العام للتدخلات

الهدف العام للاستراتيجية 2022-2026 بما يخص النظام الإحصائي الفلسطيني هو **إعطاء قيمة واهتمام أكبر للبيانات داخل النظام الاحصائي الوطني من خلال زيادة التركيز على الجودة والتغطية.** وسيرافق هذا تحول في النظام الإحصائي لتحسين قياس التقدم المحرز في تنفيذ اجندة اهداف التنمية المستدامة 2030.

لضمان التحول والتحديث الفعال للنظام الاحصائي، فلا بد من اخذ العوامل التمكينية التالية بعين الاعتبار: عوامل توجيهية لا بد من استمرار العمل على تعزيزها وتطويرها، وهنالك عوامل داعمة لا بد من تعميمها ونشرها بكثافة كبيرة بين الشركاء. وهذه العوامل موضحة بالشكل الآتي:

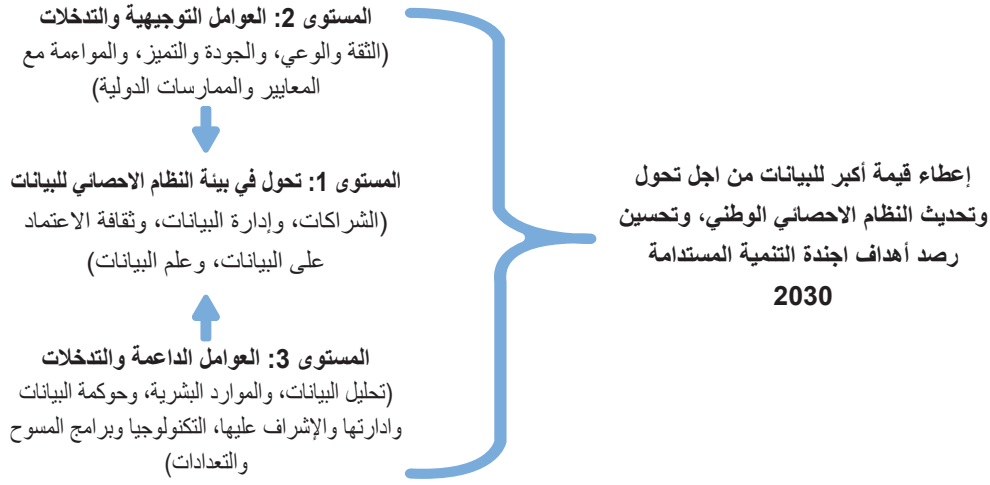

المستوى الأول (تحول في بيئة النظام الإحصائي للبيانات)

يشكل هذا المحور اساس الاستراتيجية، حيث أنه يغطي جميع الأنشطة التي من شأنها أن تعزز الشراكة القوية والمتنامية بين الشركاء في النظام الاحصائي الوطني، وتوفير فرص لإقامة علاقات عمل ملموسة مع مصادر البيانات الجديدة وتقوية الروابط بين منتجي الإحصاءات الرسمية ومستخدميها. كما ستغطي الاستثمار لتطوير إدارة البيانات، بما في ذلك عمليات جمع ومعالجة البيانات، والنقل الآمن للبيانات. وستتناول أيضا علم البيانات وبناء ثقافة الاعتماد على البيانات لرسم السياسات واتخاذ القرارات والتخطيط.

المستوى الثاني (العوامل التوجيهية والتدخلات)

إن ضمان التحول الفعال في بيئة النظام الاحصائي الوطني للبيانات يتطلب تنشيط عوامل توجيهية، حيث تكون قوية بما يكفي لتوليد ديناميكية داخل بيئة النظام الاحصائي بأكمله، ويركز هذا المحور على الجودة والتميز في إدارة البيانات وفي إنتاج الإحصاءات الرسمية، كما ان تركيز الجهود لضمان الالتزام بالجودة يؤدي الى زيادة وتحسين الثقة في الإحصاءات وزيادة الوعي لدى المستخدمين بأهمية الإحصاءات ذات الجودة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات. ستتحقق الجودة والثقة في البيانات من خلال التزام جميع شركاء النظام الاحصائي الوطني بالقواعد والمعايير الدولية ذات الصلة بالجودة والثقة.

المستوى الثالث (العوامل الداعمة والتدخلات)

تتناول العوامل الداعمة لتحول النظام الاحصائي الوطني جوانب مختلفة في بيئة عمل النظام الاحصائي المستند على البيانات والمتوقع تطويره في فلسطين. فهي تتعلق بالقدرات (البشرية والفنية)، وكذلك قيمة البيانات لدى الشركاء والتي تغطي جميع التدخلات بدءاً من تحديد مصادر البيانات الجديدة ووصولاً الى دمجها في عملية إنتاج الإحصاءات الرسمية وكذلك نشر وتحليل الإحصاءات التفصيلية لبيانات المصادر الجديدة. كما أنها تغطي حوكمة البيانات بهدف إعطاء قيمة أكبر للبيانات. وأخيراً، فإن استمرار عمليات جمع البيانات التقليدية (المسوح والتعدادات) ستسهم في تغذية النظام الاحصائي الوطني بالمعلومات والبيانات الهيكلية حول مختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

إن تكامل العمل على هذه المستويات الثلاثة معا وفي آن واحد سيضمن أن يكون النظام الإحصائي الوطني الفلسطيني في وضع يسمح له، في المستقبل القريب، ببناء ونشر الإحصاءات باستخدام مصادر البيانات المتاحة والمتنوعة والاستجابة بشكل أفضل لمتطلبات المستخدمين، مع التركيز بشكل خاص على قياس التقدم المحرز في تنفيذ أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030، مع الحفاظ في الوقت نفسه على جودة الإحصاءات الرسمية، وباختصار، فإن هذه الاستراتيجية تهدف إلى تحقيق المزيد على ما تحقق سابقاً والاستفادة منه والبناء عليه، بالإضافة إلى زيادة الثقة والوعي بقيمة البيانات وتعزيز الحوار بما يخدم رسم السياسات واتخاذ القرارات.

المتابعة والتقييم

تشكل عملية المراقبة والتقييم مرتكزا اساسيا لمتابعة تنفيذ الخطط والخطط الاستراتيجية لقياس مدى تقدم العمل والانجاز وتقديم الاستنتاجات والتوصيات لتطوير وتعديل الخطط الاستراتيجية، وقد تمت متابعة وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاءات الرسمية 2018-2022 من خلال تقارير الإنجاز الدورية على تنفيذ أنشطة الاستراتيجية (شهرية، ونصف سنوية، وسنوية)، والاستهدافات لمؤشرات الاداء. وبالإضافة إلى ذلك، فقد نُفذت أيضا عملية مراجعة خارجية لنصف المدة لفترة الاستراتيجية خلال الربع الاول من العام 2021، وسيستمر هذا النهج في متابعة وتقييم الاستراتيجية 2022-2026.

يشكل نظام المراقبة والتقييم جزءً أساسياً في رصد الانجاز وتقدم العمل على الخطة التنفيذية للاستراتيجية، وسيتم العمل على ذلك من خلال:

- المراقبة الداخلية باستخدام الأنظمة والإجراءات الإدارية، والتخطيط ونظام المراقبة.
- مراقبة ومتابعة تنفيذ أنشطة الإستراتيجية من خلال تقارير تقدم العمل الشهرية ونصف السنوية والسنوية التي يتم تشاركها ونقاشها مع شركاء النظام الاحصائي.

ولقياس الأداء بشكل منهجي، ستعتمد عملية المراقبة على عدد من مؤشرات الأداء لقياس الفعالية والأثر (ملحق 2)، بحيث تشمل المؤشرات التالية:

- مؤشر الأداء على مستوى محاور العمل.
- مؤشر الأداء على مستوى الاهداف الفرعية.
- مؤشر الأداء على مستوى الانشطة.

سيتم قياس أثر الأداء من خلال:

- تقييم الإنجاز بالاعتماد على مؤشرات القياس للأهداف ووسائل التحقق منها.
- تنفيذ مسوح ميدانية تستهدف مستخدمي البيانات بشكل عام، وراسمي السياسات بشكل خاص.

محاور العمل الرئيسية لبدء التحول والتحديث في النظام الإحصائي الوطني

محاور العمل الرئيسية لبدء التحول والتحديث في النظام الإحصائي الوطني

المستوى الاول: ما الذي نسعى الى تحقيقه من تحول بيئة النظام الاحصائي للبيانات؟

يتناول هذا المستوى الأهداف الفرعية الآتية: (1) استخدام البيانات المتاحة على نطاق واسع، و (2) التحول الفعال في بيئة النظام الاحصائي للبيانات، و (3) تطوير وتحقيق نتائج ملموسة من الشراكات الرئيسة داخل النظام الاحصائي الوطني، و (4) تطوير سجل اعمال متميز وموثوق. وذلك كما هو موضح في الجدول الآتي:

المستوى الاول: ما الذي نسعى الى تحقيقه من تحول بيئة النظام الاحصائي للبيانات.	1.1 استخدام البيانات المتاحة على نطاق واسع.	1.1.1 استخدام بيانات السجلات الادارية على نطاق واسع.
		2.1.1 استخدام البيانات الموثوقة على نطاق واسع.
		3.1.1 تكامل مفاهيم علم البيانات مع العمل الاحصائي.
		4.1.1 نشر الوعي حول علم البيانات وثقافته داخل النظام الاحصائي الوطني.
		5.1.1 مشاريع مشتركة مع قطاعات مختلفة باستخدام البيانات الضخمة.
		6.1.1 تطبيق كافة المفاهيم والمصطلحات الاحصائية حول الاحصاءات الرسمية في فلسطين.
	2.1 التحول الفعال في بيئة النظام الاحصائي للبيانات.	1.2.1 شراكات حيوية (ديناميكية) ومترابطة.
		2.2.1 تحسين وتطوير ادارة البيانات في النظام الاحصائي الوطني.
	3.1 تطوير وتحقيق نتائج ملموسة من الشراكات الرئيسة داخل النظام الاحصائي الوطني.	1.3.1 نقل بيانات البلديات الى الجهاز باستخدام احدث التقنيات.
		2.3.1 قاعدة بيانات احصاءات مالية الحكومة.
		3.3.1 شراكة فعالة مع وزارتي التربية والتعليم والصحة.
		4.3.1 شراكة فعالة مع سلطة النقد الفلسطينية.
		5.3.1 شراكة فعالة مع شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل).
		6.3.1 شراكة فعالة مع شرطة السياحة والآثار.
	4.1 تطوير سجل أعمال متميز وموثوق.	

1.1 استخدام البيانات المتاحة على نطاق واسع

ارتكز عمل النظام الإحصائي الفلسطيني، على تنفيذ المسوح والتعدادات والتي شكلت المصدر الاساسي لإنتاج الاحصاءات الرسمية لتغطية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وجوانب التنمية، واكب النظام الاحصائي التطورات في اساليب جمع البيانات في العالم من خلال التركيز على جمع بيانات السجلات الادارية ومن مصادر بيانات اخرى حيث تعتبر اقل تكلفة وتقلل الاعتماد على المسوح والتعدادات، وقد تطور هذا النهج في اتجاهين متكاملين: الاستخدام الموسع للبيانات الإدارية واستكشاف مصادر جديدة للبيانات.

تركزت الجهود على تعزيز استخدام البيانات الإدارية، بشكل اساسي من الوزارات المختلفة مثل التربية والتعليم والصحة وغيرها من المؤسسات الحكومية. وقد كثف الجهاز جهوده خلال العشر سنوات الماضية في تأسيس علاقات العمل مع المؤسسات الحكومية من خلال توقيع مذكرات التفاهم لضمان جمع وتبادل البيانات بين شركاء النظام الاحصائي الوطني[3]. وما زال هناك حاجة الى جهود كبيرة مع الشركاء لتطوير العمل الاحصائي في جوانب بناء القدرات والتأسيس لاستخدام التكنولوجيا في تبادل البيانات.

وكجزء من عملية الاعداد لتصميم استراتيجية الاعوام 2022-2026، أجرى الجهاز تحليلاً لمواطن القوة والضعف لخمسة عشر مؤسسة حكومية من الشركاء الرئيسيين في النظام الاحصائي الوطني. واشتملت الدراسة كلاً من وزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، ووزارة المالية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة السياحة والآثار، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة الاشغال العامة والإسكان، ووزارة الثقافة، ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وسلطة النقد الفلسطينية، وسلطة جودة البيئة، وسلطة المياه الفلسطينية. وقد أنشأت معظم هذه الوزارات والمؤسسات الحكومية وحدة إحصائية وطورت قواعد بيانات حول مجالات عملها، وتسعى جميعها على نطاق مختلف لتحسين إنتاج البيانات ونشرها. وتتلخص القضايا الرئيسة التي يستوجب تحسينها داخل النظام الاحصائي الوطني في نقل البيانات بين هؤلاء الشركاء والجهاز المركزي للإحصاء بكل أبعادها: المحتوى والشكل ووسائل الإعلام ودورية توفيرالبيانات واعتماد معايير وتصنيفات قابلة للمقارنة، وتعزيز القدرات في مجال معالجة البيانات وتقييم جودتها. وفي إطار الاستراتيجية للفترة 2022-2026، سيتابع الجهاز جهات الاتصال الخاصة به وسيناقش مع شركائه خرائط طريق قابلة للتنفيذ من أجل الاستفادة المثلى من عملية تبادل البيانات بصورة منتظمة وآمنة.

وفي وقت الازمات، يتركز توفير البيانات على استخدام مصادر البيانات الادارية المتاحة والبحث عن مصادر اخرى تلبي الاحتياجات دون البحث عن جمع بيانات جديدة، وعليه فإن هدف النظام الاحصائي الوطني هو توسيع نطاق جمع البيانات لتشمل مصادر جديدة مثل البيانات الضخمة، والبيانات المفتوحة، وغيرها من البيانات المتاحة بمختلف الجوانب التنموية، والاجتماعية، والاقتصادية. ولذلك سيتم توسيع نطاق العلاقات والشراكات لتشمل شركاء جدد من المؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص، وهذا يشكل تحديا جديدا امام الجهاز، الذي سيقوم بدوره بقيادة جهود التنسيق والتواصل مع مصادر البيانات الجديدة.

كما ويجب بناء وتعزيز ثقافة الاعتماد على البيانات داخل الدولة، حيث تشمل الأشخاص المشاركين في جمع البيانات، ومعالجتها وتحليلها ونشرها وتخزينها وكذلك أمن البيانات ونقلها. إضافة الى زيادة الاعتماد على البيانات في رسم السياسات والتخطيط، حيث يتوجه الشركاء الرئيسيون في النظام الاحصائي الوطني نحو استخدام جميع البيانات المتاحة في إطار نظام متسق وشامل لتبادل الخبرات. إن تعزيز القدرات البشرية في فهم وتحليل ثورة البيانات الحالية وأثرها يتجاوز بكثير فكرة تدريب الإحصائيين وإعادة تأهيلهم. وسيجري استكشاف سبل عديدة لترجمة متطلبات علم البيانات بشكل ملموس. ويشارك الجهاز حاليا مع الجامعة العربية الأمريكية في فلسطين في تنفيذ مختلف الأنشطة التي سيتم تقويتها ومضاعفتها. وستستهدف هذه الأنشطة شرائح مختلفة من السكان، أي الاشخاص التنفيذيون والمهنيون في مختلف القطاعات، وموظفو الخدمة المدنية،

3 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات من قبل شركاء الجهاز الرئيسيين في النظام الاحصائي الوطني – مسح واقع مصادر السجلات الادارية 2019. رام الله – فلسطين.

والطلاب، وكذلك الخريجين الجدد بهدف تزويد هذه المجموعات بالمهارات الأساسية اللازمة لبناء ثقافة قائمة على البيانات في مختلف القطاعات والمجتمعات المحلية من خلال الحلقات الدراسية وورش العمل والفعاليات والبرامج الدراسية.

شكلت الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاءات الرسمية السابقة للفترة 2018-2022 نقطة انطلاق في هذا المجال سيتم البناء عليها وتعزيزها وتوسيع العمل عليها.

2.1 التحول الفعال في بيئة النظام الاحصائي للبيانات

لتحقيق مزيد من الكفاءة في استخدام البيانات المتاحة هنالك عنصرين تشجع على إحداث التحول المتوقع في بيئة عمل النظام الاحصائي: الشراكات الديناميكية والمترابطة، والتحسين والتطوير في إدارة البيانات. إن من الأهمية بمكان إقامة شراكات ديناميكية ومترابطة داخل النظام الاحصائي الوطني مع كل من الجهات الفاعلة المنتجة/المزودة للبيانات والمستخدمة للإحصاءات.

واستنادا إلى تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات الأولي الذي أجراه الشركاء في النظام الاحصائي الوطني المشار إليه أعلاه، سيتم أولاً حصر البيانات المتاحة حالياً لتحديد من يفعل ماذا بشكل واضح. وبعيداً عن إقامة الاتصالات والاتفاقات الرسمية (وهي المهمة التي تم إنجازها من قبل الجهاز في إطار الاستراتيجية السابقة)، سيتم ايلاء الاهتمام للقضايا الملموسة والتشغيلية، والتي سوف تحدد ما الذي ينبغي تشاركه، أي من البيانات أو المتغيرات، وما هي الفترة المرجعية، وعلى أي مستوى من التفصيل، وبأي صيغة، وما هو مدى توفرها. وسيتم بناء نموذج بشكل سريع ومتفق عليه لكيفية تنظيم البيانات ونقلها وهيكلتها بالتعاون مع جميع مصادر البيانات المحددة. أما بالنسبة لبعض الشركاء في النظام الاحصائي الوطني، فإنه يوجد بالفعل صيغة ونماذج لتبادل البيانات الإدارية، والتي يمكن من خلالها توسيع نطاق الشراكات. كما أنه من المهم إجراء تقييمات لجودة البيانات وتطبيق معايير متسقة قبل استخدام البيانات للأغراض الإحصائية بينما يمكن الاستناد الى خبرة الجهاز في تجهيز البيانات ونقلها في تعزيز ودعم قدرات شركاء آخرين.

إن مشاركة البيانات على مستوى البيانات التفصيلية، يتطلب إنشاء قاعدة بيانات إحصائية أو سجل إحصائي؛ استخدام التصنيفات الموحدة والمعايير المعتمدة في انتاج البيانات، نماذج بيانات موحدة بين مختلف الشركاء سيمكن النظام الاحصائي من توفير البيانات المتسقة بشكل عام، وبما يضمن استمرارية الحفاظ على سرية البيانات وخصوصية البيانات الفردية للمبحوثين.

يجب تحسين وتطوير إدارة البيانات داخل النظام الاحصائي الوطني، من قبل الجهاز بالتعاون مع الشركاء في النظام الاحصائي الوطني، بما يشمل الربط الالكتروني الآمن والفعال بين الشركاء، وتنظيم العمل (لا بد من تحديد مسؤوليات كل من الشركاء في النظام الاحصائي الوطني بوضوح فيما يتعلق بنقل البيانات وأمنها بالإضافة إلى جمع البيانات ومعالجتها ونشرها وتحليلها)، إن مشاركة الأدوات والأساليب (يجب أن تتسم العلاقة بين الشركاء في النظام الاحصائي الوطني بالشفافية والانفتاح)، كما أن تبادل الخبرات والدروس المستفادة منها وتكاملها بين الشركاء يؤدي الى تطوير وتحسين الاداء، حيث ان موضوع تحسين البيانات وتطوير ادارة البيانات محور اهتمام الشركاء.

وهنالك عنصران ايجابيان قد يساعدان في هذا المسعى: مبادرة الحكومة الإلكترونية، والتنسيق من أجل اهداف التنمية المستدامة 2030. هذا وقد بدأت مبادرة الحكومة الإلكترونية في عام 2010، وما زالت تعمل على قدم وساق حتى الآن. بينما ما زال الاستخدام الالكتروني محدودا من قبل المواطنين والمؤسسات غير الحكومية، فيما يقتصر عمل الحكومة الالكترونية على التبادل البيني بين المؤسسات الحكومية من خلال البريد الالكتروني والمواقع الإلكترونية للمؤسسات، وتقود الحكومة الفلسطينية العمل المتعلق بتنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 وقياس التقدم الذي أحرزته فلسطين، حيث يلعب الجهاز دوراً مهماً في هذه العملية. ومن أجل اعداد المراجعة الطوعية الوطنية، تم تشكيل فريق وطني خاص بأهداف التنمية المستدامة 2030 يضم 24 مؤسسة (حكومية وغير حكومية، وقطاع خاص) و12 مجموعة عمل. وقد تعزز ذلك من خلال المراجعات السنوية لأهداف التنمية المستدامة، مما سينعكس على تحسين ادارة البيانات بين شركاء النظام الاحصائي الوطني.

وما تم استعراضه اعلاه يعتبر خارطة طريق لتحسين جمع البيانات وادارتها وسيتم العمل عليها تدريجيا لتحقيق نتائج ايجابية وفعالة[4].

4 إن العديد من اهداف الجهاز الحالية تتسم بالطموح والتي ستتطلب بدورها جهودا مستدامة على المدى الطويل: لا يوجد هنالك حلول سريعة لاستخدام البيانات الادارية او الاستخدام المتطور للبيانات – ويحتاج ذلك استراتيجية سجلات بيانات ادارية طويلة المدى تعزز ثقافة استخدام بيانات السجلات الادارية للأغراض الاحصائية. مقتطفات من المراجعة لمنتصف المدة لاستراتيجية 2018-2022، شباط 2021.

3.1 تطوير وتحقيق نتائج ملموسة من الشراكات الرئيسة داخل النظام الاحصائي الوطني

أدت الاستنتاجات، التي خلصت اليها الاجتماعات التحضيرية والتي عقدت ضمن النظام الاحصائي الوطني لإعداد هذه الاستراتيجية، إلى ضرورة النظر في ثلاثة أنواع من الشراكات التي ينبغي أن تكون موضع اهتمام خاص؛ والتي تشكل مرتكزاً اساسياً لإنتاج البيانات الاحصائية الرسمية اضافة الى بيانات متوفرة من مصادر اخرى، وتتمثل الشراكات بالعمل مع كل من:

- **البلديات.** تتوفر لدى البلديات والهيئات المحلية كميات كبيرة من البيانات التي تغطي مجالات متعددة، ولضمان الاستفادة من هذه البيانات سيقوم الجهاز بالشراكة مع هذه البلديات والهيئات بتحليل واقع قدرات البلديات في مجالات معالجة وتخزين وحفظ البيانات، حيث سيشمل ذلك 121 بلدية وهيئة محلية (96 في الضفة الغربية و25 في قطاع غزة).

- **وزارتا التربية والتعليم والصحة وشرطة السياحة والاثار.** إن هذه الجهات مقدمين رئيسيين للبيانات في القطاعات/المجالات التي تشكل أولويات هامة للحكومة ولكل السكان. ولهذه الجهات تاريخ طويل من التعاون مع الجهاز فيما يتعلق بإنتاج الإحصاءات التعليمية والصحية والسياحية وتحليلها ونشرها. وقد تم توقيع مذكرات تفاهم معهم ويتم تبادل البيانات بانتظام. الا أن الطريقة التي يتم بها تبادل البيانات الى يومنا هذا لا يمكن أن تسمح بإجراء معالجة حديثة وسريعة ومضمونة للبيانات ومراقبة فعالة للجودة. وما زال يتعين القيام بالاستثمارات، على شكل معدات وقدرات بشرية وإدارة بيانات، بالتعاون الوثيق مع الجهاز، الذي يمكنه ان يقدم خبراته وقدراته، كما ويجب النظر في إدخال تحسينات على عملية نقل البيانات.

- **سلطة النقد الفلسطينية.** تعتبر سلطة النقد شريكاً رئيسيا للجهاز في العديد من جوانب الإحصاءات، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية، وإحصاءات القطاع النقدي والمالي والخارجي، بالإضافة الى إحصاءات قطاع الأعمال. وتم توقيع مذكرة تفاهم تحدد اسس التعاون الوثيق بين الطرفين في انتاج وتقدير البيانات الاقتصادية.

- **بعض المؤسسات من القطاع الخاص وغير الربحية.** تم بالفعل إجراء اتصالات أولية من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مع شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل)، فمن خلال نشاط الشركة، والتي تقوم بجمع البيانات ذات العلاقة بإنتاج الإحصاءات الاقتصادية (إحصاءات الاتصالات) ولتقييم أنماط الاستهلاك للسكان الفلسطينيين بشكل أفضل. قد تساعد بعض البيانات المتاحة أيضا في المساهمة في الدراسات المتعلقة بالتنقل، وهذا مفيد في جمع إحصاءات النقل. وسيتم تفعيل الشراكة بين شركة الاتصالات والجهاز من خلال مناقشة المسائل القانونية وسرية وأمن البيانات وكذلك جودة البيانات وأنماط تبادل البيانات. ستساعد الدروس المستفادة من هذه الشراكة بعد ذلك في توسيع جهات الاتصال وعلاقات العمل مع مصادر بيانات جديدة.

4.1 تطوير سجل اعمال متميز وموثوق

كان أحد الأهداف الرئيسة وطويلة الأمد للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هو تطوير سجل اعمال إحصائي متميز والذي يمكن أن يكون أساسا لسحب عينات موثوقة لأنواع مختلفة من المسوح الاقتصادية. بدأت الجهود الأولى في التسعينيات من القرن الماضي من خلال إجراء تعدادات اقتصادية منتظمة (كل خمس سنوات). بحيث تم استخدام بيانات المسوح التي تم إجراؤها بين كل تعدادين من أجل تحديث سجل الاعمال الاحصائي. لقد تبين أن هذه العملية ذات تكلفة عالية، وقد اتجه الجهاز نحو نظام آخر من شأنه أن يسمح باستخدام مصادر أخرى لتحديث السجل. خلال السنوات العشر الماضية، عزز الجهاز علاقاته مع المؤسسات الحكومية الأخرى التي تعمل على جمع البيانات حول قطاع الأعمال لضمان استمرار التبادل المنتظم للبيانات. فقد كانت وزارة المالية بما يشمل ادارة الجمارك، والبلديات مهتمين بشكل كبير بجمع بيانات محددة بانتظام عن الأعمال التجارية لأغراض مختلفة: الرقابة المالية والضرائب، والتصاريح والتراخيص، والملكية وقانونية التأسيس، حيث يتم جمع بيانات تعريفية حول المنشآت تتضمن معلومات حول اسم المنشأة، ومعلومات الاتصال، والنشاط الاقتصادي الرئيسي، والجنسية، وعدد المنشآت وعدد العاملين، ورأسمال المنشاة، بينما لا تتوفر بعض المعلومات مثل معدل الدوران الوظيفي للعاملين في المنشآت.

يُعد تطوير قواعد بيانات المنشآت للبلديات الكبرى والمجالس المحلية من أهم المشاريع التي يسعى الجهاز لتحقيقها. حيث تغطي البلديات واقع قطاع الاعمال بشكل كبير وتتولى عملية التحديث باستمرار، وتمارس البلديات اعمالها وفق الاسس القانونية في ادارة وتنظيم عمل المنشآت ضمن حدودها الادارية. يقوم الجهاز بالعمل مع البلديات بالتنسيق والتشاور مع وزارة الحكم المحلي، كما ويقوم الجهاز أيضاً بإجراء فحوصات الاتساق على البيانات التي يتم جمعها من البلديات بمقارنتها مع بيانات مصادر اخرى (وزارة المالية)، وذلك لضمان جودة البيانات واتساقها.

المستوى الثاني: ما هي العوامل التوجيهية الواجب اطلاقها؟

لضمان التحول الفعال في بيئة النظام الاحصائي الوطني للبيانات فإنه يتطلب تنشيط عوامل توجيهية، حيث تكون قوية بما يكفي لتوليد ديناميكية داخل بيئة النظام الاحصائي بأكمله. لقد تم بذل جهود لتطوير بيئة النظام الاحصائي في الاستراتيجية السابقة 2018-2022 لكثير من المواضيع وتم احراز تقدم فيها وما زال هناك مواضيع تطويرية في بيئة العمل الاحصائي سيتم تغطيتها في الاستراتيجية الحالية 2022-2026 وذلك كما هو مبين في الجدول الآتي:

المستوى الثاني: ما هي العوامل التوجيهية الواجب اطلاقها؟	1.2 تعزيز الثقة في الاحصاءات الرسمية.	1.1.2 زيادة ثقة المستخدمين في البيانات.
		2.1.2 زيادة ثقة منتجي بيانات المصادر الجديدة.
	2.2 زيادة الوعي حول اهمية الاحصاءات في عملية صنع القرارات المبنية على الادلة.	1.2.2 تقييم رضى المستخدمين.
		2.2.2 حشد الدعم الحكومي لتبني عملية التحول في تطوير بيئة العمل الاحصائي.
	3.2 وضع الجودة على رأس أولويات الاجندة الاحصائية.	1.3.2 تبني معايير التميز في العمل والممارسات التطويرية.
		2.3.2 تركيز مستمر على الجودة وتعزيز ثقافة الجودة.
	4.2 التوافق والاتساق مع المعايير الدولية.	1.4.2 الحفاظ على مكانة وسمعة الاحصاءات الرسمية الفلسطينية في المجتمع الاحصائي الدولي.
		2.4.2 توحيد اليات العمل والتصنيفات بين شركاء النظام الاحصائي الوطني.

1.2 تعزيز الثقة في الاحصاءات الرسمية

ان الجوانب المهمة في توجيه عملية تعزيز الثقة تتمثل بالآتي:

- قدرة مستخدمي البيانات على الاستمرار في توفير بيانات واقعية وذات جودة من خلال استخدام مصادر بيانات جديدة.
- قدرة منتجي البيانات الجديدة على تبني التكامل والتوحيد للمنهجيات والمفاهيم في بياناتهم بشكل كامل لضمان جودة عمليات انتاج البيانات بما يحقق المنفعة للجميع.

لضمان استمرار عملية التحسين في بناء الثقة في البيانات والتي تتطلب جهودا مستمرة لتحقيقها ستتم من خلال مجموعة من الانشطة موجهة الى مجموعات مستخدمي البيانات وجميع المهتمين والعاملين في مجال اعتماد البيانات كأساس لأعمالهم.

2.2 زيادة الوعي حول أهمية الإحصاءات في عملية صنع القرارات المبنية على الأدلة

تستند الثقة بالبيانات أيضا على مستوى الوعي لدى الشركاء في النظام الاحصائي الوطني حول أهمية صنع القرارات المبنية على الأدلة وكذلك الدور الذي تلعبه الإحصاءات في تقديم أدلة موضوعية لنقاش وتحليل البيانات. وفي مجال زيادة الوعي، كان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نشطا بشكل متواصل في الماضي حيث قام بتوجيه أنشطة التواصل ونشر البيانات إلى مجموعات مختلفة من المستخدمين وصناع القرار وكذلك الصحفيين ووسائل الإعلام والقطاع الخاص وطلبة المدارس، وقد تم قياس أثر هذه الانشطة من خلال تنفيذ

مسح قياس استخدام الإحصاءات في صنع السياسات في القطاعين العام والخاص في فلسطين ومسح رضى المستخدمين التي أجريت بانتظام تحت إشراف الجهاز، واظهرت النتائج الاثر الايجابي للأنشطة الموجهة لتعزيز الوعي بأهمية الاحصاءات واستخدامها. ويحتاج زيادة الوعي بأهمية الاحصاءات الى جهود مستمرة ومتواصلة مع مختلف الشركاء.

إن العامل الرئيس الذي سيوجه زيادة الوعي بأهمية الاحصاءات هو الدعم السياسي لعملية تحول بيئة عمل النظام الاحصائي الوطني من الحكومة وتجسيدها من حيث التدخلات القانونية والمالية. وكجزء من أنشطة التوعية، سيتم اجراء مساندة للإحصاءات الرسمية والتي ستتمثل في عدة أشكال (أوراق سياساتية، وندوات وورش عمل، اجتماعات متخصصة وموجهة، وأدوات اتصال فعال، ومنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي ...الخ) لتتكامل مع ما تم إنجازه وتحقيقه. كما ويعمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على تطوير وتنفيذ إستراتيجية اتصال محددة تستهدف الحكومة والتي ستعتمد على اعداد التقارير بشكل دوري وعلى التحليلات الرئيسة حول قضايا السياسات ذات الأولوية. كما ان جميع الأنشطة المخطط لها لتعزيز الثقة في الإحصاءات بالإضافة ايضا الى تحسين الجودة وتحقيق التميز بشأن الإحصاءات الرسمية ستتضافر من اجل بناء وتطوير النظام الاحصائي الذي يحظى بدعم جميع الشركاء.

3.2 وضع الجودة على رأس أولويات الاجندة الاحصائية

لا بد لشركاء النظام الاحصائي الوطني استمرار التركيز على جودة البيانات وكذلك التميز. حيث انه شرط لتأسيس الثقة في الإحصاءات وترسيخها وللحفاظ على وعي عالٍ بأهميتها، كما انه ضروري لإدارة الإمكانات الجديدة بكفاءة والتي يتم أخذها في الاعتبار من خلال توسيع مصادر البيانات للإحصاءات. في هذا المجال، كان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نشطا، كما تم تأكيده في استنتاجات مراجعة منتصف المدة الأخيرة للاستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاءات الرسمية 2018-2022 [5].

ومع ذلك، فإنه يجب أن تستمر الجهود في عدة اتجاهات مثل توثيق الممارسات الجيدة داخل النظام الاحصائي الوطني وتبادلها بالإضافة الى تطوير المزيد من الشراكات مع الأكاديميين والباحثين في فلسطين وفي المنطقة وخارجها. وسيتم التركيز بشكل خاص في استراتيجية البيانات 2022-2026 على تطبيق النموذج المعياري لتنفيذ العمليات الاحصائية (GSBPM) على جميع العمليات الإحصائية داخل الجهاز وكذلك تنفيذ نموذج التميز للمؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة (EFQM)[6]. كما وسيتم تحليل النتائج ومشاركتها مع الشركاء داخل النظام الاحصائي الوطني.

4.2 التوافق والاتساق مع المعايير الدولية

يعد التوافق مع المعايير والممارسات الدولية والاتساق معها عاملاً آخر يوجه تحول النظام الاحصائي الوطني. النظام الاحصائي في فلسطين لديه التزام كبير في تطبيق المعايير والأساليب الاحصائية الدولية. كما أن لدى الجهاز القدرة على استيعاب التطورات والمتطلبات من المعايير الدولية بسرعة ولديه القدرة على تعديل الأساليب والممارسات تبعا لها. ومع ذلك، فإن هذا قد لا ينطبق على جميع الشركاء في النظام الاحصائي الوطني، الذين قد يواجهون بعض الصعوبات في تنفيذ التغييرات. سيواصل الجهاز المركزي للإحصاء تقديم الدعم والمساعدة للشركاء متى وأينما دعت الحاجة للحفاظ على مستوى عالٍ من الالتزام بالمعايير الدولية.

---

5 كان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يسعى لتحقيق التميز على مدى سنوات طويلة؛ من خلال استخدام المعايير الوطنية والدولية (NSDS, EFQM, ISO... etc.) لتنفيذ العمليات والأدوات المناسبة والممارسات الجيدة. مقتطف من مراجعة منتصف المدة للاستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاءات الرسمية، شباط 2021.

6 لقد وصل الجهاز بالفعل الى اول مستوى من التميز (ملتزمون بالتميز – C2E).

المستوى الثالث: ما هي العوامل الداعمة ليتم تنفيذها و/او تعزيزها؟

تتناول العوامل الداعمة لتحول النظام الاحصائي الوطني جوانب مختلفة في بيئة عمل النظام الإحصائي المستند على البيانات والمتوقع تطويره في فلسطين. فهي تتعلق بالقدرات (البشرية والفنية) وكذلك قيمة واهمية البيانات لدى الشركاء والتي تغطي جميع التدخلات بدءاً من تحديد مصادر البيانات الجديدة ووصولاً الى دمجها في عملية إنتاج الإحصاءات الرسمية وكذلك نشر وتحليل الإحصاءات التفصيلية لبيانات المصادر الجديدة. كما أنها تغطي حوكمة البيانات بهدف إعطاء قيمة أكبر للبيانات. وأخيراً، فإن استمرار عمليات جمع البيانات التقليدية (المسوح والتعدادات) ستسهم في تغذية النظام الاحصائي الوطني بالمعلومات والبيانات الهيكلية حول مختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وذلك كما هو موضح في الجدول الاتي:

المستوى الثالث: ما هي العوامل الداعمة ليتم تنفيذها و/او تعزيزها؟	1.3 تكنولوجيا حديثة وقوية.	1.1.3 بيئة حوسبة مطورة باستخدام تقنية الشبكات الافتراضية.
		2.1.3 الربط البيني بين قواعد البيانات.
		3.1.3 تطوير وسائل نشر البيانات.
	2.3 بناء موارد بشرية مؤهلة فنياً.	1.2.3 تصميم برنامج تدريبي ملائم لجميع الشركاء في النظام الاحصائي الوطني.
		2.2.3 تقييم الموارد البشرية.
	3.3 تغطية/شمول البيانات بمراحلها (الجمع، والتحليل والنشر).	1.3.3 تحسين توافر البيانات وامكانية الوصول اليها.
		2.3.3 تطوير آليات تحليل البيانات.
	4.3 استمرار تنفيذ برنامج تعدادات ومسوح ذو جدوى وملائم.	

1.3 تكنولوجيا حديثة وقوية

ان عملية تطوير نظام احصائي وطني تحتاج ربطا الكترونيا بين الشركاء بالإضافة الى فتح منصات تبادل البيانات وإدارتها، وتأمين أرشفة البيانات وتخزينها، وتعديل نشر البيانات لتتوافق مع الخصائص الجديدة لطلبات البيانات، وكذلك تسهيل الوصول إلى البيانات وتسهيل البحث والتحليل، والتواصل بشأن الإحصاءات، حيث ستتطلب كل هذه الأنشطة تكنولوجيا حديثة وقوية. فقد يكون بعض الشركاء في النظام الاحصائي الوطني، وخاصة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قد طوروا بالفعل قدرات في هذا المجال. ومع ذلك، تتطلب كل هذه الأنشطة تطبيقات متخصصة للغاية قد لا تكون متاحة بشكل عام وقد لا تتوفر الخبرات لاستخدامها بشكل كامل. ان التقدم في هذا المجال سريع جدا، وقد تكون مواكبة أحدث التكنولوجيا تحديا كبيرا على الصعيد المالي والبشري.

إن النظام الاحصائي الوطني بأكمله يحتاج إلى الدعم في هذا المجال. وكجزء من إعداد هذه الاستراتيجية، بدأ الجهاز في تشخيص الاحتياجات ذات الأولوية التي ستكون الأساس لتقييم المتطلبات الأكثر إلحاحا للجهاز وشركائه في النظام الاحصائي الوطني من حيث المعدات والتطبيقات والتدريب/وإعادة التدريب للموظفين. تُعتبر هذه قضية ملحة بشكل خاص للجهاز لإدارة بنوك البيانات الخاصة به. كما أن هناك حاجة إلى مواءمة العمليات والتطبيقات التي تستند إليها العمليات المختلفة التي يديرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وهنالك مجالات مختلفة يكون فيها تحديث التكنولوجيا المستخدمة في الإحصاءات أمرا بالغ الأهمية. حيث ان نظم المعلومات الجغرافية واستخدامها في الإحصاءات في تطور مستمر. كما ان المعرفة بنظم المعلومات الجغرافية هي مهارة مطلوبة بشكل متزايد في النظم الإحصائية الوطنية. قام الجهاز بتطوير قدرات داخلية لاستخدام نظم المعلومات الجغرافية في جمع البيانات ومعالجتها ونشرها من خلال تنفيذ التعداد السكاني 2017 والتي تُرجمت إلى عدة أدوات مرجعية جغرافية. هذا بالإضافة الى ان تعزيز مهارات الجهاز في استخدام نظم المعلومات الجغرافية لأغراض إحصائية من شأنه أن يخدم طموحاته فيما يتعلق بتقديم واستخدام مستدام لنظم المعلومات الجغرافية في جميع مراحل الإنتاج الإحصائي، بدءا من تصميم العمليات الإحصائية وحتى نشر البيانات.

يشتمل أمن البيانات على الأدوات والبرامج المستخدمة وكذلك الإجراءات المتعلقة بأبعاد مختلفة مثل تخزين ونقل البيانات والافصاح عنها وسرية البيانات. لذلك يعمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على تقييم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك جميع الجوانب المرتبطة بأمن البيانات.

قام الجهاز وعدد من شركائه في النظام الاحصائي الوطني بتطوير العديد من قواعد البيانات ومنصات البيانات بناءً على الاحتياجات والمتطلبات الخاصة بكل موضوع. ولكن ما زال هنالك حاجة إلى نظام متناسق/متناغم بشكل أفضل، الامر الذي من شأنه أن يسمح بتحليلات قطاعية وعبر قطاعية للبيانات بطريقة سهلة.

2.3 بناء موارد بشرية مؤهلة فنياً

الموارد البشرية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مؤهلة تأهيلا عاليا. ولذلك ما زال هناك قدرة حتى الآن على الاستمرار في تقديم برامج عمل عالية الجودة بالرغم من الظروف الناتجة عن تأثير جائحة كوفيد19 على العمل. وهناك فوج كبير من الإحصائيين رفيعي المستوى وذوي الخبرة (الادارة العليا) الذين سيتقاعدون في السنوات القليلة المقبلة، وبالتالي فإن إدارة الجهاز تستعد للانتقال بناءً على تعزيز قدرات الموظفين من الادارة الوسيطة في الإدارة والتنظيم والقيادة. ولن يكون الانتقال سهلاً وقد يستغرق بعض الوقت حتى تستوعبه المؤسسة بالكامل. كما أن هنالك حاجة إلى الدعم ليس فقط في مجال الوظائف الإدارية ولكن أيضا فيما يتعلق بإتقان استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة والمطبقة في العمل الإحصائي. حيث قام الجهاز بتصميم وتنفيذ خطط تدريب سنوية منتظمة تمزج بين الموضوعات الفنية[7] والادارية[8] وتتناول مجموعات مختلفة من الموظفين، مع التركيز بشكل خاص على الأفراد حديثي التوظيف. كما وتضمنت خطط التدريب دورات مقدمة داخلياً بالإضافة إلى الفرص التي يقدمها الشركاء الإقليميون أو الدوليون. حيث ان ما يتوفر لدى الجهاز حالياً لا يُعتبر خطة شاملة وإنما سلسلة بسيطة من فرص التدريب القائمة حاليا.

غير أن هذا الوضع أقل تنظيما عند الشركاء الآخرين في النظام الاحصائي الوطني، حيث تكون الأنشطة الإحصائية أكثر هامشية، وينعكس ذلك في تخصيص الموارد البشرية لإدارة البيانات. حيث تم تنفيذ بعض الدورات التدريبية من الجهاز لهؤلاء الشركاء ولكن على نطاق محدود فقط. كما ومكن تطوير الدعم لهذه المؤسسات باستخدام القدرات الموجودة في الجهاز كأداة ضغط لنقل المعرفة النظرية والعملية. وفي إطار استراتيجية البيانات 2022-2026، فإنه يتطلب إعداد وتنفيذ خطة شاملة لتدريب الموارد البشرية وتقييمها (خطة تنمية شاملة للقدرات) والتي ستغطي جميع الموظفين العاملين على البيانات، داخل الجهاز وداخل النظام

7 مثل علم البيانات، برنامج SPSS لتحليل البيانات، نظام المعلومات الجغرافية.
8 إدارة المشاريع (MS Project، الجودة).

الاحصائـي الوطنـي، والتـي مـن شـأنها ايضـاً تعزيـز الجهـود المبذولـة فـي تدريـب المـوارد البشـرية والتطويـر الوظيفي. حيث تم طـرح أفكار أوليـة داخـل الجهـاز حـول هـذه الخطـة الشـاملة بهـدف تطويرهـا بشـكل تدريجـي، بالتعـاون الوثيـق مـا بيـن جميـع الشـركاء فـي النظـام الاحصائـي الوطنـي، علـى مـدى الفتـرة الممتـدة مـا بيـن 2022 وحتـى 2026.

3.3 تغطية/شمول البيانات بمراحلها (الجمع، والتحليل والنشر)

يجـب مراعـاة حوكمـة البيانـات[9] بمـا يشـمل جميـع مراحـل انتـاج البيانـات. ففـي الماضـي، كان العمـل الإحصائـي مرتبطـاً بشـكل أساسـي بالإنتـاج للبيانـات مـن خـلال جمـع البيانـات ومعالجتهـا وتخزينهـا ونشـرها. أمـا اليـوم، فتعتبـر العمليـة أكثـر شـمولية لتشـمل تحليـل وتقديـر البيانـات. حيـث يغطـي المفهـوم مـدى توافـر البيانـات، التـي تـم جمعهـا من خـلال أدوات الجمـع التقليديـة (المسـوح، التعـدادات) وكذلـك مـن المصـادر غيـر الإحصائيـة، علـى نطـاق واسـع، وأفقي (قطاعـات وموضوعـات متخصصـة) وعمـودي (مسـتويات مختلفـة مـن التفصيـل فـي النشـر). ويرتبـط هـذا بشـكل أساسـي لتوفيـر البيانـات لغايـات قيـاس أهـداف التنميـة المسـتدامة والتـي تتطلـب تفصيـلا فـي مسـتويات النشـر. ويغطـي تحليـل البيانـات، التحليـل الوصفـي والمعمـق والتنبـؤات والبحـوث المسـتقبلية كجـزء مـن العمـل الإحصائـي. وهـذا التطويـر كانـت قـد أوصـت بـه مراجعـة منتصـف المـدة للاسـتراتيجية 2018-2022. وفـي البحـث عـن شـراكات جديـدة والتـي تشـكل جوهـر تحـول النظـام الاحصائـي الوطنـي، سـوف يستكشـف الجهـاز سـبل التعـاون مـع الجامعـات ومراكـز البحـوث لتحليـل البيانـات المتاحـة وتقييمهـا مـن أجـل صنـع السياسـات، ممـا يسـاهم فـي بنـاء التميـز.

إن تحسـين حوكمـة البيانـات يدعـم عمليـة تحـول بيئـة عمـل النظـام الاحصائـي الوطنـي. فعلـى الرغـم مـن الجهـود المكثفـة فـي مجـال حوكمـة البيانـات مـن إصـدار السياسـات والتشـريعات المتعلقـة بالعمـل الاحصائـي وكذلـك الادلـة المعياريـة، الا انـه لا يـزال هنالـك عـدم اتسـاق وتوحيـد فـي طريقـة جمـع البيانـات ومعالجتهـا وتخزينهـا وتبادلهـا داخـل النظـام الاحصائـي الوطنـي والتـي تتسـبب بإهـدار الطاقـات والمـوارد المحـدودة. يلعـب الجهـاز دورا مهمـا فـي هـذه المسـألة مـن خـلال تطويـر ادارة البيانـات[10]. وفـي أثنـاء مشـاركتهم فـي نفـس الأنشـطة (إدارة البيانـات)، يكـون لمالكـي البيانـات والمشـرفين عليهـا أدواراً مختلفـة: يتمثـل دور الإشـراف علـى البيانـات فـي ضمـان كـون البيانـات التنظيميـة والبيانـات الوصفيـة تلبـي معاييـر الجـودة والدقـة والتنسـيق؛ للتأكـد مـن أن البيانـات محـددة ومفهومـة بشـكل صحيـح (موحـدة). وهـذه الوظيفـة ضروريـة داخـل كل مؤسسـة فـي النظـام الاحصائـي الوطنـي ولكـن يجـب أيضـاً أخذهـا بعيـن الاعتبـار بالنسـبة للنظـام الاحصائـي الوطنـي بأكملـه.

4.3 استمرار تنفيذ برنامج تعدادات ومسوح ذو جدوى وملائم

لضمـان دعـم تحـول بيئـة عمـل النظـام الاحصائـي الوطنـي، سـيكون مـن المهـم الاسـتمرار فـي تنفيـذ برنامـج المسـوح والتعـدادات المخطـط لهـا، حيـث سـيوفر ذلـك البيانـات الهيكليـة الضروريـة لإعـادة وضـع التقديـرات بشـكل دوري باسـتخدام مصـادر غيـر إحصائيـة. ولكـن لا يعنـي توسـيع مصـادر البيانـات التخلـي عـن الطـرق التقليديـة لجمـع البيانـات، بـل يعنـي تـرك المزيـد مـن الوقـت بينهـا، وبالتالـي توفيـر المـوارد وتقليـل التكلفـة. هـذا وقـد طـور الجهـاز علـى مـر السـنين خبـرة كبيـرة فـي إدارة هـذه العمليـات. وقـد بـدأ أيضـاً فـي عمليـة تحـول عميـق لمعالجـة ونشـر نتائـج هـذه العمليـات، بنـاءً علـى نظـم المعلومـات الجغرافيـة. ويتـم الآن تقييـم التجربـة حيـث يوجـد هنـاك آفـاق إيجابيـة للمسـتقبل.

---

9 تغطي حوكمة البيانات جميع القواعد والمبادئ والقوانين التي تحكم إنتاج البيانات واستخدامها، بعيدا عن إدارتها الفنية البحتة. انظر أيضا:
https://unstats.un.org/unsd/undataforum/blog/Shaping-the-data-governance-landscape

10 في النظـام البيئـي الجديـد للبيانـات، يمكـن لمكاتـب الإحصـاء الوطنيـة توسـيع نطـاق صلاحياتهـا لضمـان الاسـتخدام الفعـال لجميـع مصـادر البيانـات مـع الحفـاظ علـى جـودة البيانـات وسـريتها وأمنهـا. https://unstats.un.org/unsd/statcom/52nd-session/side-events/20210210-1M-data-stewardship-and-the-role-of-NSOs-in-the-changing-data-landscape

كما ان هنالك العديد من المسوح التي يتم تنفيذها على نحو دوري (سنوي أو ربعي أو شهري...الخ) والتي تتعلق بجمع بيانات الأسعار (لجمع مؤشرات الأسعار المختلفة) ومسوح السياحة والفنادق والقوى العاملة ونفقات الأسرة المعيشية واستهلاكها ومسح رضى المستخدمين. كما ويتم تنفيذ بعض المسوح الأخرى بشكل غير منتظم مثل: مسح الثقافة للأسر المعيشية، ومسح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومسح الضحية، ومسوحات استخدام الوقت، بالإضافة الى انه يتم تنفيذ التعدادات على فترات أطول (كل 5 أو 10 سنوات). حيث انه تم تنفيذ التعداد الزراعي في عام 2021، كما سيتم تطوير قواعد بيانات المنشآت للهيئات المحلية في العام 2022. إن كل هذه العمليات ضرورية لجمع الإحصاءات الرئيسة، ومهمة أيضا لإجراء تصور منتظم حول العناصر الهيكلية للنسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلد. كما ويتم تنفيذ هذه العمليات من قبل الجهاز، وأحياناً يتم تنفيذها بالتعاون الوثيق مع الوزارات او المؤسسات الحكومية الأخرى (مثل وزارة الزراعة فيما يتعلق بالتعداد الزراعي).

إطار خطة العمل

إطار خطة العمل

تـــم تحديد أنشطة رئيسية محددة وفق كـــل مستوى وعنصر فرعي ونتيجة فـــي الجدول ادنـــاه. كما أن الخطـة التنفيذيـة 2022 – 2026 مفصلـة فـي الملحـق 3.

المستوى الاول: ما الذي نسعى الى تحقيقه من تحول بيئة النظام الاحصائي للبيانات؟

العنصر الفرعي 1.1: استخدام البيانات المتاحة على نطاق واسع.	
1.1.1 استخدام بيانات السجلات الادارية على نطاق واسع.	1.1.1.1 مواءمة صيغة تبادل البيانات ما بين الشركاء والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2.1.1.1 تحسين خطط جمع ومعالجة وتخزين ونقل البيانات بين الشركاء. 3.1.1.1 نقل وتبادل المعرفة الفنية بين الشركاء.
2.1.1 استخدام البيانات الموثوقة على نطاق واسع.	1.2.1.1 تحديد مصادر البيانات الجديدة. 2.2.1.1 تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لكل مصدر بيانات جديد. 3.2.1.1 إنشاء شراكات مع مصادر البيانات الجديدة.
3.1.1 تكامل مفاهيم علم البيانات مع العمل الاحصائي.	1.3.1.1 دورات تدريبية وورش عمل للإحصائيين في مجال علم البيانات.
4.1.1 نشر الوعي حول علم البيانات وثقافته داخل النظام الاحصائي الوطني.	1.4.1.1 دورات تدريبية للشركاء في النظام الاحصائي الوطني في مجال علم البيانات.
5.1.1 مشاريع مشتركة مع قطاعات مختلفة باستخدام البيانات الضخمة.	1.5.1.1 تنفيذ المشاريع باستخدام البيانات الضخمة.
6.1.1 تطبيق كافة المفاهيم والمصطلحات الاحصائية حول الاحصاءات الرسمية في فلسطين .	1.6.1.1 متابعة دورية لضمان تحديث المؤشرات الاحصائية. 2.6.1.1 تحديث معايير الانفتاح وتطبيقها على المؤشرات الاحصائية.
العنصر الفرعي 2.1: التحول الفعال في بيئة النظام الاحصائي للبيانات.	
1.2.1 شراكات حيوية (ديناميكية) ومترابطة.	1.1.2.1 تقييم قدرات ادارة البيانات للشركاء في النظام الاحصائي الوطني وغيرهم من مزودي البيانات. 2.1.2.1 انشاء منصات لتبادل وتحليل البيانات.
2.2.1 تحسين وتطوير ادارة البيانات في النظام الاحصائي الوطني.	1.2.2.1 التنسيق لنقل البيانات ومعالجتها ونشرها وتحليلها. 2.2.2.1 اعداد مواد التواصل المتعلقة بالأنظمة المبنية على البيانات وادارة البيانات.

العنصر الفرعي 3.1: تطوير وتحقيق نتائج ملموسة من الشراكات الرئيسة داخل النظام الاحصائي الوطني	
1.3.1 نقل بيانات البلديات الى الجهاز باستخدام احدث التقنيات. 2.3.1 قاعدة بيانات احصاءات مالية الحكومة. 3.3.1 شراكة فعالة مع وزارتي التربية والتعليم والصحة. 4.3.1 شراكة فعالة مع سلطة النقد الفلسطينية. 5.3.1 شراكة فعالة مع شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل). 6.3.1 شراكة فعالة مع شرطة السياحة والآثار.	1.1.3.1حصر البيانات (البلديات وغيرها من الشركاء). 2.1.3.1 تصميم برامج دعم من أجل تحسين عملية نقل البيانات ومعالجتها. 3.1.3.1 الاتفاقيات والبرتوكولات المتعلقة بنقل البيانات. 4.1.3.1 الاختبارات، والتقييمات المتعلقة بالنتائج المتحققة. 5.1.3.1 توثيق النتائج والدروس المستفادة ومشاركتها مع الشركاء في النظام الاحصائي الوطني وخارجه. ملاحظة: الانشطة أعلاه مكررة للنتائج (1.3.1، 2.3.1، 3.3.1، 4.3.1، 5.3.1، 6.3.1).
العنصر الفرعي 4.1: تطوير سجل أعمال متميز وموثوق	
1.4.1سجل أعمال متميز وموثوق.	1.1.4.1 توفير الدعم لقواعد بيانات المنشآت في البلديات. 2.1.4.1 عقد اجتماعات مع الشركاء (البلديات والهيئات المحلية). 3.1.4.1 عقد اتفاقيات مع الشركاء (البلديات والهيئات المحلية). 4.1.4.1 اعداد برامج لتطوير قواعد البيانات. 5.1.4.1 الجمع والمطابقة مع المصادر الاخرى (وزارة المالية، وغيرها من المصادر). 6.1.4.1 تحديد وتوحيد مفاهيم المؤشرات. 7.1.4.1 تناقل ملفات البيانات.

المستوى الثاني: ما هي العوامل التوجيهية الواجب اطلاقها؟

العنصر الفرعي 1.2: تعزيز الثقة في الاحصاءات الرسمية	
1.1.2 زيادة ثقة المستخدمين في البيانات.	1.1.1.2 حوار مستمر مع مستخدمي الاحصاءات الرسمية من قبل المجموعات المستهدفة. 2.1.1.2 تشكيل فريق لتطوير استراتيجية التواصل الموجه للمستخدمين. 3.1.1.2 التشاور مع الشركاء في النظام الاحصائي الوطني. 4.1.1.2 تقييم الوضع الحالي للتواصل (تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات). 5.1.1.2 اعداد واعتماد النسخة النهائية من استراتيجية التواصل.
2.1.2 زيادة ثقة منتجي بيانات المصادر الجديدة.	1.2.1.2 تطبيق معايير الشفافية على المصادر الجديدة للبيانات والاسس العلمية في تحليلها وتبادلها. 2.2.1.2 نقل المعرفة العلمية.
العنصر الفرعي 2.2: زيادة الوعي حول اهمية الاحصاءات في عملية صنع القرارات المبنية على الادلة	
1.2.2 تقييم رضى المستخدمين.	1.1.2.2 تنفيذ مسح رضى المستخدمين وتحليل نتائجه ، ومن ضمنه قياس ثقة المستخدمين واقتراح أدوات لجمع التغذية الراجعة من المستخدمين.
2.2.2 حشد الدعم الحكومي لتبني عملية التحول في تطوير بيئة العمل الاحصائي.	1.2.2.2 مواد توعوية حول عملية صنع القرارات المبنية على الادلة. 2.2.2.2 تجهيز أدوات مسح قياس أثر استخدام الاحصاءات في رسم السياسات من قبل القطاعين العام والخاص. 3.2.2.2 جمع وتحليل بيانات مسح قياس أثر استخدام الاحصاءات في رسم السياسات في القطاعين العام والخاص. 4.2.2.2 اعداد تقرير حول نتائج مسح قياس أثر استخدام الاحصاءات في رسم السياسات في القطاعين العام والخاص. 5.2.2.2 ندوات في مجال ادارة البيانات. 6.2.2.2 عقد اجتماعات مع المانحين لبحث قضايا التمويل وتنفيذ المشاريع. 7.2.2.2 إنشاء بوابة الكترونية للشركاء الدوليين للاتفاقيات الدولية.

العنصر الفرعي 3.2: وضع الجودة على رأس اولويات الاجندة الاحصائية	
1.3.2 تبني معايير التميز في العمل والممارسات التطويرية.	1.1.3.2 بناء وتعزيز الشراكات والتعاون مع الجامعات ومراكز الابحاث والأكاديميين داخل الدولة. 2.1.3.2 بناء وتعزيز الشراكات والتعاون مع الجامعات ومراكز الابحاث والاكاديميين خارج الدولة.
2.3.2 تركيز مستمر على الجودة وتعزيز ثقافة الجودة.	1.2.3.2 تعزيز وتطبيق النموذج المعياري لتنفيذ العمليات الاحصائية (GSBPM) في الجهاز وترويج هذا النموذج من خلال موقع الجهاز الالكتروني. 2.2.3.2 تطوير نظام ادارة الجودة.
العنصر الفرعي 4.2: التوافق والاتساق مع المعايير الدولية	
1.4.2 الحفاظ على مكانة وسمعة الاحصاءات الرسمية الفلسطينية في المجتمع الاحصائي الدولي.	1.1.4.2 المشاركة والمساهمة في الفعاليات والمحافل الاحصائية الدولية مثل مؤتمر الرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية، والمؤتمر الأوروبي حول الجودة في الإحصاءات الرسمية، ومؤتمر المعهد الدولي للإحصاءات، ومنتدى البيانات العالمي. 2.1.4.2 التعاون والتبادل الفني المنفذ مع العديد من الجهات مثل شعبة الاحصاء في الأمم المتحدة، والمركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط (METAC)، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الاوروبي، ودول البحر المتوسط الاخرى والمنظمات الاقليمية والدولية الاخرى.
2.4.2 توحيد آليات العمل والتصنيفات بين شركاء النظام الاحصائي الوطني.	1.2.4.2 عقد اجتماعات وورش عمل مع الشركاء في النظام الاحصائي الوطني من أجل مراجعة التحديثات على معايير البيانات الوصفية ومن ضمنها المنهجيات الاحصائية الجديدة. 2.2.4.2 توافر وتحديث عناصر البيانات الوصفية (معجم المصطلحات الاحصائية، المؤشرات والمتغيرات والتصنيفات ... الخ) لدى الشركاء الآخرين في النظام الاحصائي الوطني.

المستوى الثالث: ما هي العوامل الداعمة ليتم تنفيذها و/او تعزيزها؟

العنصر الفرعي 1.3: تكنولوجيا حديثة وقوية	
1.1.3 بيئة حوسبة مطورة باستخدام تقنية الشبكات الافتراضية.	1.1.1.3 معدات واجهزة حديثة.
2.1.3 الربط البيني بين قواعد البيانات.	
3.1.3 تطوير وسائل نشر البيانات.	
العنصر الفرعي 2.3: بناء موارد بشرية مؤهلة فنياً	
1.2.3 تصميم برنامج تدريبي ملائم لجميع الشركاء في النظام الاحصائي الوطني.	1.1.2.3 تقييم الاحتياجات (الجهاز والنظام الاحصائي الوطني). 2.1.2.3 تحليل الاحتياجات التدريبية بناءا على مسح واقع مصادر السجلات الادارية او نماذج تحديد الاحتياجات التدريبية في التخطيط السنوي. 3.1.2.3 اعداد برنامج التدريب وتنفيذه.
2.2.3 تقييم الموارد البشرية.	1.2.2.3 اعداد الشروط المرجعية لاستقدام بعثة فنية لإعداد استراتيجية تطوير القدرات. 2.2.2.3 استقبال بعثة فنية لإعداد استراتيجية تطوير القدرات. 3.2.2.3 تصميم استراتيجية شاملة لتطوير القدرات.
العنصر الفرعي 3.3: تغطية/شمول البيانات بمراحلها (الجمع، والتحليل والنشر)	
1.3.3 تحسين توافر البيانات وامكانية الوصول اليها.	1.1.3.3 التعاون والشراكة بين الشركاء لنقل واستخدام البيانات التفصيلية. 2.1.3.3 دراسة وتقييم النظام الاحصائي الوطني. 3.1.3.3 التنسيق والتعاون لتقييم النظام الاحصائي الوطني. 4.1.3.3 التواصل مع الشركاء حول الاحصاءات. ملاحظة: الانشطة أعلاه مكررة للنتائج (1.3.3، 2.3.3)
2.3.3 تطوير آليات تحليل البيانات.	

العنصر الفرعي 4.3: استمرار تنفيذ برنامج تعدادات ومسوح ذو جدوى وملائم	
1.4.3 برنامج تعدادات ومسوح ذو جدوى وملائم.	1.1.4.3 تحديث قواعد البيانات الجغرافية/الخرائط لتلبية احتياجات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2027 (مدمج بين السجلات الادارية والطرق التقليدية). 2.1.4.3 اعداد دليل التجمعات الفلسطينية لتلبية احتياجات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2027. 3.1.4.3 عقد اجتماعات مع الوزارات والمؤسسات المختلفة بخصوص تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2027. 4.1.4.3 تقييم السجلات الادارية لدى هيئات الحكم المحلي والبلديات تمهيدا لتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشئات 2027. 5.1.4.3 تنفيذ التعداد التجريبي للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2027. 6.1.4.3 اعداد الاطلس الاحصائي الزراعي 2021. 7.1.4.3 اعداد أطلس المنشآت الاحصائي. 8.1.4.3 اعداد تقارير التعداد الزراعي 2021. 9.1.4.3 تطوير قواعد بيانات المنشآت للهيئات المحلية. 10.1.4.3 اتفاقيات مع الشركاء (الوزارات والبلديات والهيئات المحلية). 11.1.4.3 حصر المنشآت للهيئات المحلية. 12.1.4.3 اعداد البرامج للهيئات المحلية. 13.1.4.3 ربط البلديات الكبيرة والرئيسة مع قواعد بيانات المنشآت. 14.1.4.3 ربط الهيئات المحلية مع قواعد بيانات المنشآت.

متطلبات التنفيذ الفعال للاستراتيجية

متطلبات التنفيذ الفعال للاستراتيجية

ان التحول الفعال المتوقع تحقيقه في النظام الاحصائي الوطني يتطلب دعماً سياسياً وفنياً وماليا من جميع الشركاء في النظام الاحصائي وخارجه. اضافة الى ذلك، قد يواجه تنفيذ هذه الاستراتيجية تحديات ومعيقات تستلزم اتخاذ إجراءات لتجاوزها او التقليص من أثرها على التنفيذ، وتتلخص المعيقات والتحديات واجراءات التغلب عليها وفقاً للجدول الاتي:

التحديات الرئيسة التي يمكن ان تحد من فعالية تنفيذ الاستراتيجية	الاجراءات اللازمة لتجاوز التحديات أو التقليص من أثرها على تنفيذ الاستراتيجية
عدم ضمان استدامة التمويل اللازم للعمل الاحصائي سواء من الحكومة او المانحين، ويزيد هذا التحدي التغيرات في اولويات كل من الحكومة والمانحين في تمويلهم للبرامج والانشطة.	استمرار عمليات التعاون والتنسيق مع مجتمع المانحين من خلال توقيع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الخاصة بتمويل برامج وانشطة احصائية تسهم في تطوير عمليات التحول. كما ان الاستخدام الموسع لبيانات السجلات الادارية للأغراض الاحصائية سيسهم في تقليص التكلفة للأنشطة الاحصائية.
تفاوت الوعي بأهمية الاحصاءات بين الشركاء في النظام الاحصائي الوطني من منتجين ومستخدمين.	تتضمن الاستراتيجية أنشطة تم توجيهها نحو: • زيادة الوعي حول أهمية الإحصاءات في اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة. • وزيادة ثقة المستخدمين. • وتقييم مدى رضى المستخدمين. إن من شأن هذه التدابير أن تساعد على تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ الاستراتيجية وتحول النظام.
التعاون الفعال من الشركاء في النظام الاحصائي الوطني في مجال تبادل البيانات والالتزام باستخدام المعايير والتصنيفات الدولية الموحدة وفي مجالات الجودة والتميز.	تم تضمين العديد من الانشطة في الاستراتيجية من اجل تعزيز وتفعيل التعاون بين شركاء النظام الاحصائي الوطني بما في ذلك تجارب ناجحة في عملية تبادل البيانات ومشاركتها، ويمكن الاستفادة من هذه التجارب لتعميمها على الشركاء الآخرين، كما ان استمرار تحديث الادلة المعيارية وتعميمها على الشركاء والتوعية والتدريب بخصوصها ستسهم في زيادة الشركاء الذين يستخدمون المعايير الموحدة حيث سينعكس ذلك إيجاباً على الجودة والتميز.

التحديات الرئيسة التي يمكن ان تحد من فعالية تنفيذ الاستراتيجية	الاجراءات اللازمة لتجاوز التحديات أو التقليص من أثرها على تنفيذ الاستراتيجية
ظروف العمل في ظل جائحة كوفيد 19 من شأنها ان تزيد من التحديات امام النظام الاحصائي الوطني والتي سيواجهها في مختلف جوانب العمل الاحصائي.	تعتبر جائحة كوفيد 19 خطراً حقيقياً يهدد الاحصاءات ولكنها في المقابل تعد فرصة فريدة في اظهار الفجوات ومن أجل تطوير الاساليب والممارسات التي تعد فعالة وذات علاقة في ظل ظروف العمل الاستثنائية. حيث أن النظام الاحصائي الوطني قام بابتكار واستخدام ممارسات جديدة لعملية جمع البيانات منذ الانتشار الاول للجائحة في العام 2020 وحتى الآن. وسيتم توثيق وتعزيز هذا الامر من خلال تنفيذ الاستراتيجية.
ظروف العمل في ظل الاحتلال الاسرائيلي تزيد من تعقيد وصعوبة تنفيذ العمليات الاحصائية.	بهدف التخفيف من اثر إجراءات الاحتلال الاسرائيلي على العمل الاحصائي، تم تطوير البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتأهيل الكوادر لضمان تنفيذ الانشطة الاحصائية باستخدام التكنولوجيا الحديثة وهذا ما تسعى الاستراتيجية الى تحسينه وتطويره.

خطة التمويل 2022 – 2026

لاحقاً لإعداد التوجهات الاستراتيجية 2022-2026 ومناقشتها في اجتماع مجلس الجهاز، تم عقد ورشة عمل لمستخدمي البيانات من الوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والجامعات ومراكز الأبحاث ومؤسسات المجتمع المدني لتقديم الأهداف الاستراتيجية المقترحة والأهداف الفرعية وتحديد النتائج والأنشطة اللازمة لتحقيقها. ليتم بعدها تحديد تكاليف التنفيذ. وعندما تم تحديد التكاليف، تم على الفور صياغة وتحديد موازنة تقديرية لتنفيذ انشطة الاستراتيجية تشمل ما يلي:

- تكلفة تنفيذ الانشطة.
- تكلفة مراقبة وتقييم تنفيذ الانشطة الاستراتيجية.
- تكلفة البرنامج الاحصائي الرئيسي الذي ينفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ويتطلب تنفيذ أنشطة الاستراتيجية توفر الدعم المالي من قبل كل من الحكومة والمانحين.

تم ارفاق خطة التمويل اللازمة لتنفيذ استراتيجية البيانات 2022-2026 في الملحق (4).

الملاحق

الملاحق:

الملحق 1: إطار محتوى الاستراتيجية (المستوى، العنصر الفرعي، النتائج المتوقعة).

الملحق 2: مؤشرات القياس.

الملحق 3: الخطة التنفيذية.

الملحق 4: خطة التمويل.

الملحق 5: البرنامج الاحصائي الرئيسي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (انشطة/مشاريع).

الملحق 1: إطار محتوى الاستراتيجية (المستوى، العنصر الفرعي، النتائج المتوقعة)

المستوى	العنصر الفرعي	النتائج المتوقعة
المستوى1: ما الذي نسعى الى تحقيقه من تحول بيئة النظام الاحصائي للبيانات؟	1.1 استخدام البيانات المتاحة على نطاق واسع.	1.1.1 استخدام بيانات السجلات الادارية على نطاق واسع.
		2.1.1 استخدام البيانات الموثوقة على نطاق واسع.
		3.1.1 تكامل مفاهيم علم البيانات مع العمل الاحصائي.
		4.1.1 نشر الوعي حول علم البيانات وثقافته داخل النظام الاحصائي الوطني.
		5.1.1 مشاريع مشتركة مع قطاعات مختلفة باستخدام البيانات الضخمة.
		6.1.1 تطبيق كافة المفاهيم والمصطلحات الاحصائية حول الاحصاءات الرسمية في فلسطين .
	2.1 التحول الفعال في بيئة النظام الاحصائي للبيانات.	1.2.1 شراكات حيوية (ديناميكية) ومترابطة.
		2.2.1 تحسين وتطوير ادارة البيانات في النظام الاحصائي الوطني.
	3.1 تطوير وتحقيق نتائج ملموسة من الشراكات الرئيسة داخل النظام الاحصائي الوطني.	1.3.1 نقل بيانات البلديات الى الجهاز باستخدام احدث التقنيات.
		2.3.1 قاعدة بيانات احصاءات مالية الحكومة.
		3.3.1 شراكة فعالة مع وزارتي التربية والتعليم والصحة.
		4.3.1 شراكة فعالة مع سلطة النقد الفلسطينية.
		5.3.1 شراكة فعالة مع شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل) .
		6.3.1 شراكة فعالة مع شرطة السياحة والآثار.
	4.1 تطوير سجل اعمال متميز وموثوق.	

المستوى	العنصر الفرعي	النتائج المتوقعة
المستوى 2: ما هي العوامل التوجيهية الواجب اطلاقها؟	1.2 تعزيز الثقة في الاحصاءات الرسمية.	1.1.2 زيادة ثقة المستخدمين في البيانات.
		2.1.2 زيادة ثقة منتجي بيانات المصادر الجديدة.
	2.2 زيادة الوعي حول اهمية الاحصاءات في عملية صنع القرارات المبنية على الادلة.	1.2.2 تقييم رضى المستخدمين.
		2.2.2 حشد الدعم الحكومي لتبني عملية التحول في تطوير بيئة العمل الاحصائي.
	3.2 وضع الجودة على رأس أولويات الاجندة الاحصائية.	1.3.2 تبني معايير التميز في العمل والممارسات التطويرية.
		2.3.2 تركيز مستمر على الجودة وتعزيز ثقافة الجودة.
	4.2 التوافق والاتساق مع المعايير الدولية.	1.4.2 الحفاظ على مكانة وسمعة الاحصاءات الرسمية الفلسطينية في المجتمع الاحصائي الدولي.
		2.4.2 توحيد آليات العمل والتصنيفات بين شركاء النظام الاحصائي الوطني.
المستوى 3: ما هي العوامل الداعمة ليتم تنفيذها و/او تعزيزها؟	1.3 تكنولوجيا حديثة وقوية.	1.1.3 بيئة حوسبة مطورة باستخدام تقنية الشبكات الافتراضية.
		2.1.3 الربط البيني بين قواعد البيانات.
		3.1.3 تطوير وسائل نشر البيانات.
	2.3 بناء موارد بشرية مؤهلة فنياً.	1.2.3 تصميم برنامج تدريبي ملائم لجميع الشركاء في النظام الاحصائي الوطني.
		2.2.3 تقييم الموارد البشرية.
	3.3 تغطية/شمول البيانات بمراحلها (الجمع، والتحليل والنشر).	1.3.3 تحسين توافر البيانات وامكانية الوصول اليها.
		2.3.3 تطوير آليات تحليل البيانات.
	4.3 استمرار تنفيذ برنامج تعدادات ومسوح ذو جدوى وملائم.	

الملحق 2: مؤشرات القياس

المستوى	العنصر الفرعي	المؤشرات
المستوى 1: ما الذي نسعى الى تحقيقه من تحول بيئة النظام الاحصائي للبيانات؟	1.1 استخدام البيانات المتاحة على نطاق واسع.	مؤشر للقدرة الاحصائية في البلديات الكبيرة (الطاقم، التكنولوجيا، بنك البيانات).
	2.1 التحول الفعال في بيئة النظام الاحصائي للبيانات.	الإصدارات السنوية المبنية على مصادر البيانات الثانوية (السجلات الإدارية، البيانات الضخمة). استخدام الاحصاءات الرسمية في الصحافة المحلية وفي وسائل التواصل الاجتماعي.
	3.1 تطوير وتحقيق نتائج ملموسة من الشراكات الرئيسة داخل النظام الاحصائي الوطني.	نشر مشترك ما بين الجهاز والوزارات والمؤسسات الحكومة المختصة. قواعد البيانات التي يتم تبادلها مع شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل) (الحجم، والدورية، والجودة).
	4.1 تطوير سجل اعمال متميز وموثوق.	نسبة المطابقة بين سجل الاعمال ومصادر البيانات الاخرى.
المستوى 2: ما هي العوامل التوجيهية الواجب اطلاقها؟	1.2 تعزيز الثقة في الاحصاءات الرسمية.	مؤشرات قياس رضى المستخدمين.
	2.2 زيادة الوعي حول اهمية الاحصاءات في عملية صنع القرارات المبنية على الادلة.	نسبة استخدام الاحصاءات في السياسات الحكومية.
	3.2 وضع الجودة على رأس أولويات الاجندة الاحصائية.	عدد مشاريع الجهاز التي سيتم متابعتها والتي تم تطبيق النموذج المعياري للعمليات الاحصائية عليها (GSBPM).
	4.2 التوافق والاتساق مع المعايير الدولية.	درجة الامتثال لمتطلبات المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS).

المستوى	العنصر الفرعي	المؤشرات
المستوى 3: ما هي العوامل الداعمة ليتم تنفيذها و/او تعزيزها؟	1.3 تكنولوجيا حديثة وقوية.	درجة الترابط ما بين منصات البيانات داخل الجهاز ومن ثم داخل النظام الاحصائي الوطني. حجم الاحصاءات الرسمية المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي.
	2.3 بناء موارد بشرية مؤهلة فنياً.	عدد الاحصائيين المدربين من اجمالي عدد موظفي الجهاز ومن الشركاء في النظام الاحصائي الوطني.
	3.3 تغطية/ شمول البيانات بمراحلها (الجمع، والتحليل والنشر).	دراسات مشتركة ما بين الجهاز ومراكز البحث العلمي والجامعات (وطنيا ودولياً).
	4.3 استمرار تنفيذ برنامج تعدادات ومسوح ذو جدوى وملائم.	توافر قواعد بيانات.

الملحق 3: الخطة التنفيذية
المستوى 1: تحول في بيئة النظام الاحصائي للبيانات
العنصر الفرعي 1.1: استخدام البيانات المتاحة على نطاق واسع

الأنشطة	المؤشرات	جهة التنفيذ	
1.1.1.1 مواءمة صيغة تبادل البيانات ما بين الشركاء والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	حجم البيانات التي يتم تبادلها مع الشركاء وفق صيغة موحدة. عدد المؤشرات المستندة لبيانات السجلات الادارية.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	
2.1.1.1 تحسين خط جمع البيانات ومعالجة وتخزين ونقل البيانات بين الشركاء.	عدد البيانات الصحفية المشتركة.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	
3.1.1.1 نقل وتبادل المعرفة الفنية بين الشركاء.	عدد المُتدربين من الشركاء في النظام الاحصائي الوطني.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	
1.2.1.1 تحديد مصادر البيانات الجديدة.	عدد مصادر البيانات الجديدة التي تم تحديدها.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	
2.2.1.1 تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لكل مصدر بيانات جديد.	عدد مصادر البيانات التي يتم تشخيصها بتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	
3.2.1.1 انشاء شراكات مع مصادر البيانات الجديدة.	عدد مصادر البيانات الجديدة التي تم بدء الاتصال معها. عدد المؤشرات الجديدة التي تم تطويرها.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	
1.3.1.1 دورات تدريبية وورش عمل للإحصائيين في مجال علم البيانات.	عدد المتدربين.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	
1.4.1.1 دورات تدريبية للشركاء في النظام الاحصائي الوطني في مجال علم البيانات.	عدد المتدربين.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	
1.5.1.1 تنفيذ المشاريع باستخدام البيانات الضخمة.	عدد المشاريع.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	
1.6.1.1 متابعة دورية لضمان تحديث المؤشرات الاحصائية.	درجة وترتيب فلسطين في الانفتاح على مستوى العالم. عدد الاجتماعات.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	
2.6.1.1 تحديث معايير الانفتاح وتطبيقها على المؤشرات الاحصائية.	درجة وترتيب فلسطين في الانفتاح على مستوى العالم.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	

	السنة					التكلفة التقديرية/ بالسنة بالدولار الامريكي ($)
	2022	2023	2024	2025	2026	
	×	×	×	×	×	200
	×	×	×	×	×	300
	×	×	×	×	×	الموازنة ضمن النشاطين 1.1.3.2 و 2.1.3.2
	×		×		×	0
	×		×		×	200
	×	×	×	×	×	0
	×					0
	×					0
		×	×	×	×	30000
	×	×	×	×	×	1000
	×	×	×	×	×	200

العنصر الفرعي 2.1: التحول الفعال في بيئة النظام الاحصائي للبيانات

الأنشطة	المؤشرات	جهة التنفيذ	
1.1.2.1 تقييم قدرات ادارة البيانات للشركاء في النظام الاحصائي الوطني وغيره من مزودي البيانات.	عدد المؤسسات التي تم تقييم قدرات ادارة البيانات فيها. عدد الشراكات الحيوية (الديناميكية) والمترابطة.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
2.1.2.1 انشاء منصات لتبادل وتحليل البيانات.	عدد منصات البيانات المتاحة على الشبكة (اطالس التعدادات، اهداف التنمية المستدامة، التعداد الزراعي).	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
1.2.2.1 التنسيق لنقل البيانات ومعالجتها ونشرها وتحليلها.	عدد المخرجات الاحصائية المشتركة.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
2.2.2.1 اعدد مواد التواصل المتعلقة بالأنظمة المبنية على البيانات وادارة البيانات.	عدد النماذج المطورة لإدارة البيانات مع الشركاء.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	

العنصر الفرعي 3.1: تطوير وتحقيق نتائج ملموسة من الشراكات الرئيسة داخل النظام الاحصائي الوطني

الأنشطة	المؤشرات	جهة التنفيذ	
1.1.3.1 حصر البيانات (البلديات وغيرها من الشركاء).	عدد الهيئات المحلية التي تتوافق مع شجرة الحسابات.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
2.1.3.1 تصميم برامج دعم من أجل تحسين عمليات معالجة البيانات.	شجرة الحسابات المنقحة والمتطابقة مع معايير دليل الاحصاءات المالية الحكومية (GFS). عدد المؤشرات الاحصائية على الموقع الالكتروني لوزارة الحكم المحلي.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
3.1.3.1 الاختبارات، والتقييمات المتعلقة بالنتائج المتحققة.	عدد ورش العمل مع الشركاء.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
4.1.3.1 توثيق النتائج والدروس المستفادة ومشاركتها مع الشركاء في النظام الاحصائي الوطني وخارجه.	عدد الوثائق المعتمدة حول المنهجية. عدد البيانات الصحفية.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	

	السنة					التكلفة التقديرية/ بالسنة بالدولار الامريكي ($)
	2022	2023	2024	2025	2026	
	×		×		×	100
	×	×				1000
	×	×	×	×	×	100
	×	×	×	×	×	2000

	السنة					التكلفة التقديرية/ بالسنة بالدولار الامريكي ($)
	2022	2023	2024	2025	2026	
	×	×	×	×	×	4000
	×	×	×	×	×	3300 في عام 2022 200 في 2023 و 2024 و 2025 و 2026
	×	×				300
	×	×	×	×	×	1500

الأنشطة	المؤشرات	جهة التنفيذ	
1.2.3.1 حصر البيانات (وزارتي التربية والتعليم والصحة).	عدد المؤشرات التي تم حصرها. عدد المؤشرات التي تم تبادلها.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
2.2.3.1 تصميم برامج دعم من أجل تحسين عمليات نقل البيانات ومعالجتها.	عدد قواعد البيانات.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
3.2.3.1 الاتفاقيات والبرتوكولات المتعلقة بنقل البيانات.	عدد الاتفاقيات والبروتوكولات.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
4.2.3.1 الاختبارات، والتقييمات المتعلقة بالنتائج المتحققة.	عدد دراسات التقييم (نماذج التقييم، اختبار قياس الاثر).	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
5.2.3.1 توثيق النتائج والدروس المستفادة ومشاركتها مع الشركاء في النظام الاحصائي الوطني وخارجه.	عدد ورش العمل والاجتماعات التي تم عقدها مع النظام الاحصائي الوطني من أجل ابراز ومناقشة النتائج.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
1.3.3.1 حصر البيانات (سلطة النقد الفلسطينية).	عدد نماذج جمع البيانات المحسوبة لجمع البيانات من القطاع البنكي حول الانتاج والاستثمار، والمتوفرة على الموقع الالكتروني لسلطة النقد الفلسطينية. عدد قواعد البيانات المنقحة والتي تتوافق مع نموذج البيانات المحوسبة الخاصة بسلطة النقد الفلسطينية.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
2.3.3.1 تصميم برامج دعم من أجل تحسين عمليات نقل البيانات ومعالجتها.	عدد الجداول الاحصائية حول الخدمات المالية والاستثمارات المتوفرة على الموقع الالكتروني الخاص بسلطة النقد الفلسطينية.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
3.3.3.1 الاختبارات، والتقييمات المتعلقة بالنتائج المتحققة.	عدد البيانات الصحفية المشتركة.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
4.3.3.1 توثيق النتائج والدروس المستفادة ومشاركتها مع الشركاء في النظام الاحصائي الوطني وخارجه.	عدد الوثائق المعتمدة الخاصة با لمنهجية .	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	

	السنة					التكلفة التقديرية/ بالسنة بالدولار الامريكي ($)
	2022	2023	2024	2025	2026	
	×	×	×	×	×	1000
	×	×	×	×	×	500
	×					200
	×	×	×	×	×	1000
	×	×	×	×	×	500
	×	×				3000
	×	×	×			2000
		×				300
			×	×	×	500

الأنشطة	المؤشرات	جهة التنفيذ	
1.4.3.1 حصر البيانات (شركة الاتصالات الفلسطينية بالتل).	عدد قواعد البيانات.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
2.4.3.1 تصميم برامج دعم من أجل تحسين عملية نقل البيانات ومعالجتها.	عدد المؤشرات وقواعد البيانات المتبادلة .	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
3.4.3.1 الاتفاقيات والبرتوكولات المتعلقة بنقل البيانات.	عدد الاتفاقيات والبرتوكولات الموقعة.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
4.4.3.1 الاختبارات، والتقييمات المتعلقة بالنتائج المتحققة.	عدد دراسات التقييم (نماذج التقييم، اختبار قياس الاثر).	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
5.4.3.1 توثيق النتائج والدروس المستفادة ومشاركتها مع الشركاء في النظام الاحصائي الوطني وخارجه.	عدد ورش العمل والاجتماعات التي تم عقدها مع النظام الاحصائي الوطني من أجل ابراز ومناقشة النتائج.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
1.5.3.1 حصر بيانات شرطة السياحة والآثار.	عدد قواعد البيانات.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
2.5.3.1 تصميم برامج دعم من أجل تحسين عمليات نقل البيانات ومعالجتها.	عدد نماذج البيانات المحوسبة حول نزلاء الفنادق والشواغر فيها والمتوفرة على قاعدة بيانات شرطة السياحة والآثار.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
3.5.3.1 الاتفاقيات والبرتوكولات المتعلقة بنقل البيانات.	عدد الاتفاقيات والبرتوكولات الموقعة.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
4.5.3.1 الاختبارات، والتقييمات المتعلقة بالنتائج المتحققة.	عدد ورش العمل مع الشركاء/ وزارة السياحة والآثار، وشرطة السياحة والآثار وجمعية الفنادق العربية.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
5.5.3.1 توثيق النتائج والدروس المستفادة ومشاركتها مع الشركاء في النظام الاحصائي الوطني وخارجه.	عدد الوثائق المعتمدة الخاصة بالمنهجية. عدد البيانات الصحفية.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	

	السنة					التكلفة التقديرية/ بالسنة بالدولار الامريكي ($)
	2022	2023	2024	2025	2026	
	x	x	x	x	x	1000
	x	x	x	x	x	500
	x	x	x	x	x	200
	x	x	x	x	x	1000
	x	x	x	x	x	500
	x	x	x	x	x	1000
	x	x	x	x	x	1000
	x	x	x	x	x	200
	x	x	x	x	x	500
	x	x	x	x	x	200

العنصر الفرعي 4.1: تطوير سجل أعمال متميز وموثوق

الأنشطة	المؤشرات	جهة التنفيذ	
1.1.4.1 توفير الدعم لقواعد بيانات المنشآت في البلديات.	عدد البلديات التي لديها قاعدة بيانات الكترونية للمنشآت.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
2.1.4.1 عقد اجتماعات مع الشركاء (البلديات والهيئات المحلية).	عدد الاجتماعات التي تم عقدها مع الشركاء (البلديات والهيئات المحلية).	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
3.1.4.1 عقد اتفاقيات مع الشركاء (البلديات والهيئات المحلية).	عدد الاتفاقيات مع الشركاء (البلديات والهيئات المحلية).	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
4.1.4.1 اعداد برامج لتطوير قواعد البيانات.	عدد برامج تطوير قواعد البيانات.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
5.1.4.1 الجمع والمطابقة مع المصادر الاخرى (وزارة المالية، وغيرها من المصادر).	نسبة الحالات المتطابقة ما بين ملف وزارة المالية (ضريبة القيمة المضافة) وسجل الاعمال الاحصائي. عدد الاجتماعات مع وزارة المالية.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
6.1.4.1 تحديد وتوحيد مفاهيم المؤشرات.	نسبة الحالات المتطابقة ما بين ملف وزارة المالية (ضريبة القيمة المضافة) وسجل الاعمال الاحصائي.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
7.1.4.1 تناقل ملفات البيانات.	عدد ملفات البيانات.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	

	السنة					التكلفة التقديرية/ بالسنة بالدولار الامريكي ($)
	2022	2023	2024	2025	2026	
	x	x	x	x	x	الموازنة ضمن موازنة أنشطة العنصر الفرعي 3.1
	x	x	x	x	x	
	x	x	x	x	x	
	x	x	x	x	x	
		x	x	x	x	
	x	x	x	x	x	
	x	x	x	x	x	

المستوى 2: العوامل التوجيهية والتدخلات

العنصر الفرعي 1.2: تعزيز الثقة في الاحصاءات الرسمية

الأنشطة	المؤشرات	جهة التنفيذ	
1.1.1.2 حوار مستمر مع مستخدمي الاحصاءات الرسمية من قبل المجموعات المستهدفة.	عدد مذكرات التفاهم الموقعة مع الجهاز من اجل استخدام البيانات. نسبة المستخدمين وفق مصدر البيانات المفضل . نسبة استخدام الاحصاءات في التخطيط.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
2.1.1.2 تشكيل فريق لتطوير استراتيجية التواصل الموجه للمستخدمين.	عدد الاجتماعات.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	
3.1.1.2 التشاور مع الشركاء في النظام الاحصائي الوطني.	عدد الاجتماعات.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
4.1.1.2 تقييم الوضع الحالي للتواصل (تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات).	عدد ورش العمل.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
5.1.1.2 اعداد واعتماد النسخة النهائية من استراتيجية التواصل.	عدد ورش العمل.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
1.2.1.2 تطبيق معايير الشفافية على المصادر الجديدة للبيانات والاسس العلمية في تحليلها وتبادلها.	عدد البيانات المتبادلة.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
2.2.1.2 نقل المعرفة العلمية والفنية.	عدد المتدربين من الشركاء في النظام الاحصائي الوطني.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	

	السنة					التكلفة التقديرية/ بالسنة بالدولار الامريكي ($)
	2022	2023	2024	2025	2026	
	×	×	×	×	×	100
		×				100
		×	×			100
			×			300
			×			500
	×		×		×	200
	×	×	×	×	×	200

العنصر الفرعي 2.2: زيادة الوعي حول اهمية الاحصاءات في عملية صنع القرارات المبنية على الادلة

الأنشطة	المؤشرات	جهة التنفيذ	
1.1.2.2 تنفيذ مسح رضى المستخدمين وتحليل نتائجه، ومن ضمنه قياس ثقة المستخدمين واقتراح أدوات لجمع التغذية الراجعة من المستخدمين.	معدل الرضى العام للمستخدمين.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	
1.2.2.2 مواد توعية حول عملية صنع القرارات المبنية على الادلة.	عدد المواد المستخدمة في المساعدة والدعم. نسبة استخدام الاحصاءات في صنع القرارات.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	
2.2.2.2 تجهيز ادوات مسح قياس اثر استخدام الاحصاءات في رسم السياسات من قبل القطاعين العام والخاص.	الملف الاولى للمسح .	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	
3.2.2.2 جمع وتحليل بيانات مسح قياس اثر استخدام الاحصاءات في رسم السياسات من قبل القطاعين العام والخاص.	عدد الجداول الاحصائية.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	
4.2.2.2 اعداد تقرير حول نتائج مسح قياس اثر استخدام الاحصاءات في رسم السياسات من قبل القطاعين العام والخاص.	تقرير المسح النهائي.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	
5.2.2.2 ندوات في مجال ادارة البيانات.	عدد الندوات حول ادارة البيانات.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	
6.2.2.2 عقد اجتماعات مع المانحين لبحث قضايا التمويل وتنفيذ المشاريع.	عدد الاجتماعات.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	
7.2.2.2 إنشاء بوابة الكترونية للشركاء الدوليين للاتفاقيات الدولية.	إطلاق البوابة. عدد زيارات المستخدمين للبوابة.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	

	السنة					التكلفة التقديرية/ بالسنة بالدولار الامريكي ($)
	2022	2023	2024	2025	2026	
		×		×		30,000
	×	×	×	×	×	1000
	×				×	26,960
	×				×	
	×				×	
	×	×	×	×	×	500
	×	×	×	×	×	500
	×	×				3000

العنصر الفرعي 3.2: وضع الجودة على رأس أولويات الاجندة الاحصائية

الأنشطة	المؤشرات	جهة التنفيذ	
1.1.3.2 بناء وتعزيز الشركات والتعاون مع الجامعات ومراكز الابحاث والاكاديميين داخل الدولة.	عدد مذكرات التفاهم الموقعة. عدد الدورات التدريبية للشركاء. عدد المحاضرات والزيارات. عدد المشاركين/ المتدربين.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
2.1.3.2 بناء وتعزيز الشركات والتعاون مع الجامعات ومراكز الابحاث والاكاديميين خارج الدولة.	عدد الاجتماعات/ ورش العمل مع الشركاء الخارجيين. عدد مشاريع التعاون المشتركة.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
1.2.3.2 تعزيز وتطبيق النموذج المعياري للعمليات الاحصائية (GSBPM) في الجهاز وترويج هذا النموذج من خلال موقع الجهاز الالكتروني.	عدد تقارير الجودة. عدد المشاريع الجهاز التي سيتم متابعتها والتي تم تطبيق النوذج المعياري لتنفيذ العمليات الاحصائية عليها.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	
2.2.3.2 تطوير نظام ادارة الجودة.	عدد تقارير التدقيق الداخلي. نسبة تحقيق مؤشرات اهداف الجودة.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	

العنصر الفرعي 4.2: التوافق و الاتساق مع المعايير الدولية

الأنشطة	المؤشرات	جهة التنفيذ	
1.1.4.2 المشاركة والمساهمة في الفعاليات والمحافل الاحصائية الدولية مثل مؤتمر الرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية والمؤتمر الأوروبي حول الجودة في الإحصاءات الرسمية ومؤتمر المعهد الدولي للإحصاءات، ومنتدى البيانات العالمي.	عدد المؤتمرات والاجتماعات والمنتديات. عدد المشاركين.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	
2.1.4.2 التعاون والتبادل الفني المنفذ مع العديد من الجهات مثل شعبة الاحصاء في الأمم المتحدة و المركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط (METAC) وصندوق النقد الدولي والاتحاد الاوروبي ودول البحر المتوسط الاخرى والمنظمات الاقليمية والدولية الاخرى.	عدد البعثات الفنية. عدد الطلبات الدولية والاقليمية التي تلقاها الجهاز.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	
1.2.4.2 عقد اجتماعات وورش عمل مع الشركاء في النظام الاحصائي الوطني من أجل مراجعة التحديثات على معايير البيانات الوصفية ومن ضمنها المنهجيات الاحصائية الجديدة.	عدد الاجتماعات/ورش العمل مع الشركاء في النظام الاحصائي الوطني.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
2.2.4.2 توافر وتحديث عناصر البيانات الوصفية (معجم المصطلحات الاحصائية، المؤشرات والمتغيرات والتصنيفات ... الخ) لدى الشركاء الآخرين في النظام الاحصائي الوطني.	عدد الشركاء في النظام الاحصائي الوطني الذين يطبقون المعايير والتصنيفات المعتمدة لدى الجهاز.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	

	السنة					التكلفة التقديرية/ بالسنة بالدولار الامريكي ($)
	2022	2023	2024	2025	2026	
	×	×	×	×	×	12500
	×	×	×	×	×	1000
	×	×	×	×	×	3000
	×	×	×	×	×	1500

	السنة					التكلفة التقديرية/ بالسنة بالدولار الامريكي ($)
	2022	2023	2024	2025	2026	
	×	×	×	×	×	40000
	×	×	×	×	×	75000 (7500*10)
		×		×		2000
		×		×		1000

المستوى 3: العوامل الداعمة والتدخلات

العنصر الفرعي 1.3: تكنولوجيا حديثة وقوية

الأنشطة	المؤشرات	جهة التنفيذ	
1.1.1.3 معدات واجهزة حديثة.	عدد مراكز البيانات المطورة. عدد الخوادم الجديدة التي تم تركيبها حديثا. عدد وحدات التخزين المركزية الجديدة التي تم تركيبها حديثا. عدد الانظمة الاحتياطية التي تم تجديدها وتشغيلها. عدد انظمة ارشفة الوثائق الجديدة التي تم تركيبها.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	

العنصر الفرعي 2.3: بناء موارد بشرية مؤهلة فنياً

الأنشطة	المؤشرات	جهة التنفيذ	
1.1.2.3 تقييم الاحتياجات (الجهاز والنظام الاحصائي الوطني).	دراسة الاحتياجات التدريبية.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
2.1.2.3 تحليل الاحتياجات التدريبية بناءا على واقع مصادر السجلات الادارية او نماذج تحديد الاحتياجات التدريبية في التخطيط السنوي.	دراسة الاحتياجات التدريبية.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
3.1.2.3 اعداد برنامج التدريب وتنفيذه.	عدد الدورات التدريبية. عدد المشاركين.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	
1.2.2.3 اعداد الشروط المرجعية لاستقدام بعثة فنية لإعداد استراتيجية تطوير القدرات.	الشروط المرجعية.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	
2.2.2.3 استقبال بعثة فنية لإعداد استراتيجية تطوير القدرات.	تقرير البعثة الفنية.		
3.2.2.3 تصميم استراتيجية شاملة لتطوير القدرات.	استراتيجية التدريب.		

	السنة					التكلفة التقديرية/ بالسنة بالدولار الامريكي ($)
	2022	2023	2024	2025	2026	
	×	×	×	×	×	250,000 في 2022 0 في 2023 30,000 في 2024 40,000 في 2025 40,000 في 2026

	السنة					التكلفة التقديرية/ بالسنة بالدولار الامريكي ($)
	2022	2023	2024	2025	2026	
	×	×	×	×	×	100
	×	×	×	×	×	100
	×	×	×	×	×	50000 (2500*20)
				×		7500
				×		
				×	×	

العنصر الفرعي 3.3: تغطية/شمول البيانات بمراحلها (الجمع، والتحليل والنشر)

الأنشطة	المؤشرات	جهة التنفيذ	
1.1.3.3 التعاون والشراكة بين الشركاء لنقل واستخدام البيانات التفصيلية.	عدد مذكرات التفاهم.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
2.1.3.3 دراسة وتقييم النظام الاحصائي الوطني.	عدد اجراءات التدقيق والضبط المتفق عليها مع الشركاء.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
3.1.3.3 التنسيق والتعاون لتقييم النظام الاحصائي الوطني.	عدد الاجتماعات الفنية مع الشركاء في النظام الاحصائي الوطني.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
4.1.3.3 التواصل مع الشركاء حول الاحصاءات.	عدد الاجتماعات الفنية مع الشركاء في النظام الاحصائي الوطني.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	

	السنة					التكلفة التقديرية/ بالسنة بالدولار الامريكي ($)
	2022	2023	2024	2025	2026	
	x	x	x	x	x	200
	x	x	x	x	x	300
	x	x	x	x	x	200
	x	x	x	x	x	200

العنصر الفرعي 4.3: استمرار تنفيذ برنامج تعدادات ومسوح ذو جدوى وملائم*

الأنشطة	المؤشرات	جهة التنفيذ	
1.1.4.3 تحديث قواعد البيانات الجغرافية/الخرائط لتلبية احتياجات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2027 (مدمج بين السجلات الادارية والطرق التقليدية).	عدد الخرائط.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	
2.1.4.3 اعداد دليل التجمعات الفلسطينية لتلبية احتياجات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2027.	عدد الادلة.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
3.1.4.3 عقد اجتماعات مع الوزارات والمؤسسات المختلفة بخصوص تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2027.	عدد الاجتماعات.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
4.1.4.3 تقييم السجلات الادارية لدى هيئات الحكم المحلي والبلديات تمهيدا لتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2027.	عدد السجلات الادارية المقيمة.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
5.1.4.3 تنفيذ التعداد التجريبي للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2027.	عدد التقارير.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
6.1.4.3 اعداد الاطلس الاحصائي الزراعي 2021.	عدد الاطالس.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	
7.1.4.3 اعداد اطلس المنشآت الاحصائي.	عدد الاطالس.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	

*ملاحظة: موازنة أنشطة العنصر الفرعي 4.3 ضمن موازنة البرنامج الإحصائي الرئيسي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

	السنة					التكلفة التقديرية/ بالسنة بالدولار الامريكي ($)
	2022	2023	2024	2025	2026	
					×	0
					×	0
	×					0
		×				0
				×	×	0
		×				0
			×			0

الأنشطة	المؤشرات	جهة التنفيذ	
8.1.4.3 اعداد تقارير التعداد الزراعي 2021.	عدد تقارير النتائج الاولية. عدد التقارير حول التعداد الزراعي. عدد ورش العمل. عدد التقارير التحليلية.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	
9.1.4.3 تطوير قواعد بيانات المنشآت للهيئات المحلية.	عدد قواعد بيانات المنشآت.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
10.1.4.3 اتفاقيات مع الشركاء (الوزارات والبلديات والهيئات المحلية).	عدد الاتفاقيات مع الشركاء.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
11.1.4.3 حصر المنشآت للهيئات المحلية.	عدد المنشآت المحصورة.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
12.1.4.3 اعداد البرامج للهيئات المحلية.	عدد البرامج المعدة.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
13.1.4.3 ربط البلديات الكبيرة والرئيسة مع قواعد بيانات المنشآت .	عدد البلديات الرئيسة المربوطة مع قواعد بيانات المنشآت.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	
14.1.4.3 ربط الهيئات المحلية مع قواعد بيانات المنشآت.	عدد الهيئات المحلية المربوطة مع قواعد بيانات المنشآت.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/النظام الاحصائي الوطني.	

	السنة					التكلفة التقديرية/ بالسنة بالدولار الامريكي ($)
	2022	2023	2024	2025	2026	
	×	×				0
	×	×	×	×	×	0
	×	×	×	×	×	
	×					
	×	×	×	×	×	
		×	×	×	×	
		×	×	×	×	

الملحق 4: خطة التمويل 2022-2026

فيما يلي الموازنة الاجمالية التقديرية لتنفيذ الاستراتيجية للسنوات 2022-2026:

الأهداف الاستراتيجية والفرعية	
المستوى 1: تحول في بيئة النظام الاحصائي للبيانات.	
1.1 استخدام البيانات المتاحة على نطاق واسع.	
2.1 التحول الفعال في بيئة النظام الاحصائي للبيانات.	
3.1 تطوير وتحقيق نتائج ملموسة من الشراكات الرئيسة داخل النظام الاحصائي الوطني.	
4.1 تطوير سجل أعمال متميز وموثوق.*	
المستوى 2: العوامل التوجيهية والتدخلات.	
1.2 تعزيز الثقة في الإحصاءات الرسمية.	
2.2 زيادة الوعي حول اهمية الاحصاءات في عملية صنع القرارات المبنية على الادلة.	
3.2 وضع الجودة على رأس أولويات الاجندة الاحصائية.	
4.2 التوافق والاتساق مع المعايير الدولية.	
المستوى 3: العوامل الداعمة والتدخلات.	
1.3 تكنولوجيا حديثة وقوية.	
2.3 بناء موارد بشرية مؤهلة فنياً.	
3.3 تغطية/شمول البيانات بمراحلها (الجمع، والتحليل والنشر).	
4.3 استمرار تنفيذ برنامج تعدادات ومسوح ذو جدوى وملائم.**	
مجموع تكلفة تنفيذ أنشطة الاستراتيجية.	
المراقبة والتقييم.	
إجمالي تكلفة الاستراتيجية.	
البرنامج الإحصائي الرئيسي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	

*** ملاحظة:** موازنة الهدف الفرعي 4.1 ضمن موازنة الهدف الفرعي 3.1.
**** ملاحظة:** موازنة الهدف الفرعي 4.3 ضمن موازنة البرنامج الإحصائي الرئيسي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

التكلفة الاجمالية ($)	السنة/التكلفة ($)					
	2026	2025	2024	2023	2022	
235,400	**49,900**	**49,800**	**51,600**	**55,600**	**28,500**	
129,500	31,900	31,900	31,900	31,900	1,900	
12,800	2,200	2,100	2,200	3,100	3,200	
93,100	15,800	15,800	17,500	20,600	23,400	
0	0	0	0	0	0	
803,220	**192,460**	**138,300**	**135,500**	**171,500**	**165,460**	
2,300	500	300	500	500	500	
129,920	58,960	2,000	2,000	35,000	31,960	
90,000	18,000	18,000	18,000	18,000	18,000	
581,000	115,000	118,000	115,000	118,000	115,000	
630,500	**98,600**	**98,600**	**81,100**	**51,100**	**301,100**	
360,000	40,000	40,000	30,000	0	250,000	
266,000	57,700	57,700	50,200	50,200	50,200	
4,500	900	900	900	900	900	
0	0	0	0	0	0	
1,669,120	**340,960**	**286,700**	**268,200**	**278,200**	**495,060**	
9,000	1,000	5,000	1,000	1,000	1,000	
1,678,120	**341,960**	**291,700**	**269,200**	**279,200**	**496,060**	
44,781,732	**9,314,530**	**9,131,892**	**8,952,835**	**8,777,289**	**8,605,186**	

الملحق 5: البرنامج الإحصائي الرئيسي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (أنشطة/مشاريع)

النشاط / المشروع	
إحصاءات التعليم والثقافة.	مسح نزلاء الفنادق.
إحصاءات معايير المعيشة.	مسح الإحصاءات الجغرافية (يشمل مسح الطاقة والبيئة المنزلي, ومسح السياحة المحلية والخارجية, ومسح ظروف السكن).
مسح إنفاق واستهلاك الأسرة.	قاعدة البيانات الجغرافية.
مسح القوى العاملة.	الأطالس الإحصائية.
إحصاءات السكان - الإحصاءات الديمغرافية.	العمليات الفنية للتعدادات.
احصاءات الصحة.	كتيب فلسطين في أرقام.
إحصاءات العلم والتكنولوجيا.	كتاب القدس الإحصائي السنوي.
المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	كتاب فلسطين الإحصائي السنوي.
مسح قطاع الأعمال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	المسح الاجتماعي لمحافظة القدس.
مسح البحث والتطوير.	قاعدة بيانات التنسيق الإحصائي.
مسح الثقافة الأسري.	الجودة.
مسح مرفق ميزان المدفوعات.	المعايير والمنهجيات.
إحصاءات ميزان المدفوعات.	العينات.
إحصاءات مالية الحكومة.	النموذج المعياري للعمليات الإحصائية (GSBPM)/ دورة حياة المشروع.
مسح الاستثمار الأجنبي.	مسح النشاط الفندقي.
إحصاءات وضع الاستثمار الدولي وإحصاءات الدين الخارجي.	الإحصاءات الجغرافية.
الرقم القياسي لأسعار المستهلك والجملة- الأسعار والأرقام القياسية.	مؤشرات التنمية المستدامة SDGs 2030.
الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء والطرق وشبكات المياه والصرف الصحي.	تطوير السجلات الإدارية.
الرقم القياسي للإنتاج الصناعي وأسعار المنتج.	مسح واقع مصادر السجلات الإدارية.
الحسابات القومية.	السجلات الإحصائية (سجل السكان، وسجل المباني والمساكن).
إحصاءات الأعمال.	إحصاءات الحكم.
إحصاءات رخص البناء.	إحصاءات الأمن والعدالة.
النقل والاتصالات- السجلات الإدارية.	نظام المراقبة الإحصائي الوطني.
إحصاءات التجارة الخارجية.	مسح الضحية.
التحليل والتنبؤ.	إحصاءات المرأة والرجل- تمكين المرأة.

النشاط / المشروع	
الحسابات التابعة.	إحصاءات الطفل.
تطوير سجل الأعمال.	مسح استخدام الوقت.
مسح السياحة المحلية والخارجية.	